التقرير السداسي
لأنشطة قسم العدالة البيئية

قسم العدالة البيئية المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
أفريل - نوفمبر 2018

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

© FTDES, 2019

التقرير السداسي لأنشطة قسم العدالة البيئية

قسم العدالة البيئية المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
أفريل - نوفمبر
2018

منيارة مجبري، محمد قعلول، ربح بن عثمان
تنسيق : ماركو جونفل، زووي فرنان

© المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
2019

فهرس

ملخص النشرة السداسية للفروع 3

I. الحقوق الدستورية وأزمة التنمية الجهوية 5

1. الحق في الماء

- الحوض المنجمي أين تعتبر قطرة الماء حلما صعب المنال – 5
- المنستير: الاستغلال المفرط للموارد المائية عن طريق شركات غسل الدجين 15
- القيروان: الحق في الماء (وقتي) 21

2. ضد التلوث

- التلوث بالنفايات الصلبة... معـانـاة ولايـات السـاحل 29
- القيروان: أهالي ورفلة: المطالبة بإدماجهم ضمن مشروع الربط بقنوات التطهير 35
- كارثة مدينة القطار /متابعة للتحركات 37

3. التنمية

- زيارة إلى تبديت التي كانت تسمى يوما ما الحديقة الخلفية لمدينة الرديف و لقاء مع بعض الأهالي و بعض الفلاحين 39
- جبل فضلون: نضال من أجل الحق في بيئة سليمة 47

II. آليات العمل لتكريس الحقوق الدستورية 51

النفاذ للمعلومة

المتبسطة : انبعاث الدخان و روائح كريهة و نيران من تحت الأرض 51

المناصرة وحملات التحسيس

النقاش حول اتفاقيات مع بلدية قصيبة المديوني و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

الفيلم الوثائقي: الحكاية موش بيدونة 57

التشبيك بين الحركات البيئية على المستوى الجهوي

التنسيقية البيئية بقفصة و اللبنات الأولى نحو التأسيس 61

دعم مهارات الفاعلين على المستوى المحلي 62

تنظيم ورشة الكارتوغرافيا بالرديف 63

III. المنتديات الجهوية 65

ملخص أعمال المنتدى الجهوي للعدالة البيئية بالساحل 67

القيروان: من أجل تطبيق العدالة البيئيّة 71

المنتدى الأول للعدالة البيئية فرصة للتشبيك و فضاء للدفاع عن حقوق الجهة 77

ملخص النشرة السداسية للفروع

هذه النشرة هي ثمرة جهود المنسقين الجهويين الثلاثة لقسم العدالة البيئية للمنتدى، رابح بن عثمان منسق القسم بفرع الحوض المنجمي، محمد قعلول منسق القسم بفرع المنستير ومنيار المجبري منسقة القسم بفرع القيروان.

تمكن المنسقون من التواصل مباشرة مع ممثلي الحركات الاجتماعية البيئية بمناطقهم من خلال العمل الميداني الدوري والمستمر. قام المنسقون كذلك بتوثيق مشاكل مختلف الحركات ونضالاتهم وتحركاتهم والتي ستتمكنون من الاطلاع عليها في المقالات المنشورة.

تشمل هذه النشرة السداسية الفترة الممتدة بين شهري أفريل ونوفمبر 2018.

تم تحرير هذه النشرة على مدى فترات زمنية مختلفة كما تم تبويبها حسب محاور عديدة: الحق في الماء، مقاومة التلوث، والمطالبة بالتنمية المستدامة. طُرحت هذه المحاور الثلاث في جميع الجهات ولعله من الضروري فهما كي نتمكن فعليا من فهم المظالم البيئية في تونس.

نقدم بعد ذلك مختلف التحركات والأنشطة التي نظمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمرافقة الحركات الاجتماعية البيئية واسنادها. وتختلف التحركات والأنشطة المبرمجة حسب حاجيات وخصوصيات الحركات وأهدافها. تمكن المنتدى من تقديم المساعدة المباشرة لمختلف الحركات في التعبير عن مطالبها من خلال حملات التعبئة والدورات التكوينية في التحصل على المعلومة. التنسيق بين مختلف الحركات، الدورات التكوينية والحملات التوعوية، أدوات ضرورية لمساعدة الحركات الاجتماعية بشكل دائم ومستمر.

المنتديات الجهوية التي قام المنتدى بتنظيمها تعد الحدث الأكبر خلال هذه الأشهر الستة، حيث مكنوا في كل منطقة من جمع مختلف النشطاء مع الخبراء للتحاور والتناقش حول المشاكل الاجتماعية والبيئية وبلورة اجابات ومقترحات حلول. تقرير هذه المنتديات مدرجة أيضا بالنشرة.

وتجدر الاشارة للانجازات التي تمكننا من تحقيقها خلال الفترة المذكورة.

في منطقة الساحل، معالجة النفايات الصلبة معضلة تم شرحها في النشرة بالتفصيل، وقد تم التمكن من توقيع اتفاقية مع الوكالة الوطنية لمعالجة النفايات بعد القيام بجملة من الأنشطة.

في قفصة، توحد كل النشطاء البيئيين للدفاع معا وفي كنف التضامن عن الحقوق البيئية للجهة ومواجهة مشاكلها المتعلقة أساسا بالتلوث الناجم عن استغلال الفسفاط.

أما في القيروان، فقد تم الاستجابة لعديد المطالب البيئية. نذكر ايقاف مشروع منجم كان من المزمع انشاؤه بمنطقة جبل فضلون بعد تحرك الأهالي لمنع استنزاف ثروات منطقتهم.

تكتشفون جميع التفاصيل في هذه الورقات.

قراءة ممتعة

فريق قسم العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحوض المنجمي أين تعتبر قطرة الماء حلما صعب المنال

مقال من إعداد رابح بنعثمان / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي

منذ سنوات و أهالي الحوض المنجمي يكابدون الانقطاعات المتكررة للماء و التي أصبحت مصدر قلق و إزعاج للعديد منهم .و رغم الاحتجاجات المتكررة بقي المشكل قائما إلى حدود هذه الصائفة التي ازدادت فيها وتيرة الانقطاعات و يبدو أن الأوضاع تسير إلى الاسوء لأنه لا يبدو أن هناك بوادر لإيجاد حل جذري لهذه المعظلة.

وسيكون لنا في هذا المقال حديث عن مدينتي الرديف و المظلية كأمثلة يمكن إسقاطها على باقي مدن الحوض المنجمي.

1)معاناة مستمرة ولامبالاة المسؤولين

تعتبر الوضعية في مدينة الرديف ذات خصوصية نوع الما لان مسالة الانقطاعات باتت خبزنا اليومي و لا يكاد يمر يوم دون أن نسجل اضطرابا في توزيع الماء ففي أحياء مثل حي سيدي عبد القادر و حي المغرب العربي تتواصل الانقطاعات حتى في فصل الشتاء الذي عادة مايقل فيه الاستهلاك و هو ما يطرح اسئلة عديدة حول دور الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه و قدرتها على تقديم خدمة مقبولة في المستوى المطلوب.

•احتجاجات و نداءات استغاثة دون إجابات إلى يومنا هذا

أمام هذه الوضعية غير الإنسانية و أمام لامبالاة سلط الإشراف لم يجد الأهالي من حل سوى التوجه نحو مغسلة الفسفاط و إيقافها عن العمل كورقة ضغط من اجل حلحلة الوضع وهو ما تم فعلا يوم السبت 30 جوان 2018 علما أن الرديف

هي المدينة الوحيدة من بين مدن الحوض المنجمي الأربعة التي تستعمل فيها شركة فسفاط قفصة المياه الصالحة للشراب في عملية غسيل الفسفاط.

و قد جاء هذا التحرك كردة فعل على لامبالاة المسؤولين و هي في ذات الوقت دعوة إلى كل الحساسيات الفاعلة في البلاد إلى مساندة أهالينا من اجل افتكاك حقهم الدستوري.

تحرك 30 جوان 2018 داخل مغسلة شركة فسفاط قفصة

بعد هذا التحرك أصبحت السلط المحلية و الجهوية أمام حتمية إيجاد حل لهذه المشكلة و في هذا الإطار تقرر أن تعاضد شركة فسفاط قفصة "مجهودات "الصوناد و ذلك من اجل إيصال الماء إلى كل الأحياء .و قد تم توقيع محضر اتفاق بين والي قفصة و ممثل عن شركة فسفاط قفصة و ممثل عن وزارة الفلاحة ينص بالأساس على أن تقوم الشركة بضخ كمية 1200م/3 في اليوم و تقسط على 6 ساعات وتكون كالتالي

من الساعة الثانية ظهرا إلى الساعة الخامسة ظهرا و من الساعة الثالثة صباحا إلى الساعة السادسة صباحا.

ورغم هذا المجهود لم نلحظ تحسنا كبيرا فقد عادت الانقطاعات إلى سالف عهدها مما يعني بالضرورة العودة إلى مربع الاحتجاجات الأول فدخل عدد من أهالي الرديف في سلسلة من التحركات ابتدأت باعتصام أول في المغسلة يوم 7 جويلية 2018 ووقفة احتجاجية بالمقر الاجتماعي للشركة بالرديف يوم 8 جويلية و قد كان الشعار المركزي لهذا التحرك "نحبو الماء".

تحرك 8 جويلية في المقر الاجتماعي لشركة فسفاط قفصة

بعد هذا التحرك تم عقد جلسة تفاوضية مع السيد مدير إقليم الرديف حضرها إلى جانب عدد من إطارات الشركة كل من رئيس المنتدى (فرع الحوض المنجمي) ومنسق مشروع العدالة البيئية و عدد من الأهالي ممثلين عن الأحياء المتضررة و قد

كان هدفنا الأساسي من هذا اللقاء إيجاد حل على الأقل في الوقت الراهن مع اقتناعنا الراسخ أن الكمية التي حددتها الشركة لن تفي بالغرض و من اجل ذلك عملنا على تحسين ما ورد في الاتفاق الأول إلا أننا اصطد منا برفض تام بحجة أن ما نطلبه سيؤثر على نسق العمل و سيضر العمال على مستوى جراياتهم.

2) المظيلة /المنطقة المنكوبة

في المظيلة ابن يتركز قطبا الصناعة المنجمية و نعني بذلك شركة فسفاط قفصة و المجمع الكيميائي التونسي يطرح نفس الإشكال المتعلق بالماء الصالح للشراب فقد تجاوزت الانقطاعات في "الحي القبلي "مثلا ال 20 يوما متواصلة ليلا و نهارا و قد وجد الأهالي الحل في شراء الماء لمن استطاع إليه سبيلا أو انتظار الصهاريج التي ترسلها المعتمدية بين الفينة و الأخرى [1].

وتعتبر الإمكانات المائية للمظيلة محدودة جدا و المائدة المائية المتوفرة غير قادرة على تلبية حاجيات كل المواطنين مما اضطر الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه الى جلب المياه من منطقة "الارطس" و هي منطقة قريبة من مدينة القطار و يبلغ طول القناة ال 25 كم و التي أصبحت بدورها جزء من المشكل نظرا لقدمها و غياب عملية الصيانة الدورية و ذلك مفهوم عندما ندرك أن مجموع العملة التابع للصوناد لا يتجاوز الاثنين في منطقة يبلغ عدد منخرطيها ال 4500 منخرطا.

[1] https://www.facebook.com/ahmdirabah/videos/2253525128007222

زيارتنا للحي القبلي بالمظيلة يوم 25 جوان 2018

الحي القبلي يوم 25 جويلية 2018 عينة من معاناة الاهالي جراء العطش

• أهالي المظيلة بين مطرقة العطش و سندان الملاحقات الأمنية

أمام هذه اللامبالاة وجد عدد من أهالي الحي القبلي الحل في إيقاف شاحنات نقل الفسفاط و منعها من العبور لان الشعور بالاهانة و التحقير بلغ مداه و ما أقدموا عليه هو وسيلة ضغط و لفت نظر للمسؤولين كي يتحركوا .“لسنا حيوانات كي تقع معاملتنا بهذه الطريقة نحن تونسيون. لا يعقل إن لا نجد قطرة ماء للشرب في فصل الصيف“ تصيح فاطمة عندما التقيناها في منزلها من الواضح أن ما يقع في المظيلة هو الإذلال بعينه فهل يعقل أن مدينة من أغنى مدن البلاد يموت أهلها عطشا.

و الأغرب من ذلك أن عوض تقديم اعتذار لأهالينا في المظيلة عن التقصير و الإهمال تقوم السلط المحلية و الجهوية بتحريك آلة الملاحقات الأمنية ليتم إيقاف 6 شبان بتهمة تعطيل حرية السير و هو ما ساهم في تازيم الوضع و ارتفاع منسوب الاحتقان و من اجل ذلك تحركت كل الحساسيات الفاعلة في المدينة للدفاع عن شبابها .و قد انعقدت عدة جلسات في مقر المعتمدية من اجل إيجاد حل و التي على إثرها تعهد المعتمد بالعمل على الإفراج عن الموقوفين و إيقاف التتبعات العدلية في حقهم و إصلاح العطب الذي طرا على القناة في اقرب الآجال.

لكن في النهاية لم تكن سوى مجرد وعود لتهدئة الوضع و بقيت الانقطاعات موجودة إلى يومنا هذا.

• الشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه غياب للمسؤولية و انعدام للرؤية

حاليا تستغل الصوناد في مدينة الرديف 3 أبار بطاقة ضخ قدرت ب 5000ل/ث والنقص الحاصل يقدر ب 26ل/ث و هو ما يتطلب حفر أبار جديدة إلا أن ضعف السلط المحلية إضافة إلى المشاكل العقارية حالت دون انجاز المشاريع المبرمجة في هذا الإطار أضف إلى ذلك غياب الحوكمة و اهتراء الشبكة و تقادمها (منذ سنة 1984) و غياب استراتيجية واضحة لاستباق المشاكل التي قد تطرأ بين الفينة و الأخرى و غياب سياسة اتصالية واضحة تتدخل حال الأزمات كلها عوامل تجعل من هذا المرفق العمومي في حالة عطالة و موت سريري.

و كمثال على ذلك محطات الضخ في إقليم الرديف غير محمية تماما رغم وجود العدد الكافي من الحراس و هي من بين النقاط التي طرحت مع السيد الرئيس المدير العام للشركة أثناء زيارته للرديف في صيف 2016 إضافة إلى عدة نقاط أخرى من أهمها غياب الاختصاص و انعدام التجهيزات.

كذلك لا بد من الإشارة إلى عامل مهم ساهم في تفاقم مشكلة انقطاع الماء و هو الربط العشوائي الذي يتم للأسف بتواطؤ من بعض العملة بشهادة معتمد الرديف الذي أكد لنا أن هناك قضايا مرفوعة في هذا الصدد.

3) المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة و رؤية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لمسالة الماء

مما لا شك فيه انه عند تناولنا لمسالة الماء فإننا بالضرورة سنتحدث عن الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه باعتبارها المسؤول الرئيس عن تزويد المواطنين بالماء الصالح للشراب دون انقطاع ألا أن الوضعية في الحوض المنجمي تعتبر ذات خصوصية و خاصة لمدينة الرديف أين تتقاسم الشركة مع المواطنين نفس الطبقة المائية (الطرفاية) لاستعمالها في غسيل الفسفاط في حين أنها تستعمل مياها غير صالحة للشرب بالنسبة لام العرائس و المتلوي و المظيلة.

لذلك فان الشركة مدعوة إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه المسالة و معاضدةالصوناد في "مجهوداتها" لأنه من غير المعقول أن يتم غسيل الفسفاط في نفس الوقت الذي لا يجد فيه المواطن قطرة ماء ليشربها و هو اقل ما يمكن أن تفعله الشركة لأنها تقوم باستنزاف الموارد المائية بصفة مفرطة بمعدل 5000م/3 في اليوم. و يحث الفصل 35 من قانون المسؤولية المجتمعية في مطتيه الثانية و الثالثة هذا النوع من الشركات على عقلنة استغلال الموارد الطبيعية التي تبقى ثروة وطنية وجب الحفاظ عليها من اجل الأجيال القادمة.

بالنسبة إلينا في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية نرى انه على السلط المعنية أن تأخذ مأخذ الجد مسالة انقطاعات الماء و أن تكف عن سياسة الترقيع لأننا مقتنعون انه لا توجد إلى حد الآن استراتيجية و اضحة و مدروسة للقضاء نهائيا على العطش في هذه الجهة.

كذلك لابد من التأكيد على ان وجود شركتي فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي يعد نقطة قوة فلو احتسبنا معدل خسائر هذين القطبين من جراء التوقفات المتعلقة بالماء لوجدناها كبيرة جدا و هو ما يدعوهما إلى المساهمة أكثر في المجهود المبذول لحلحلة مشكلة الانقطاعات لأنهما سيكونان أول المستفيدين من ذلك.

إضافة إلى ذلك نرى انه من الضروري أن يبدأ التفكير جديا في البدائل الممكنة للحفاظ على هذه الثروة المائية و يعتبر جلب مياه البحر احد الحلول العملية التي تستطيع أن تحل الإشكال نهائيا و من بين الحلول الأخرى الممكنة تحلية المياه باعتبار أن المنطقة تحوي كميات هامة من المياه المالحة التي تصل درجة ملوحتها ال5غ/ل.

ختاما نستطيع القول و من خلال متابعتنا اليومية لمسالة انقطاعات الماء أننا إزاء معركة حقيقية و هي معركة وجود بالأساس غير أن الإشكال يبقى دائما في مسالة التوعية و التعبئة التي تعتبر ضعيفة و هي من بين التحديات المطروحة علينا كمنظمات مجتمع مدني وهي كيف نخلق من هذه التحركات زخما نضاليا عبر تحركات مدروسة غير مرتبطة بسقف زمني وتطرح المسالة بشكل أكثر عمقا من منطلق أننا إزاء حق دستوري يقع انتهاكه يوميا وربما تكون فاتحة لمعارك أخرى ولعل من أبرزها إشكال نوعية المياه وعلاقتها بانتشار الأمراض الخبيثة والقاتلة في منطقة الحوض المنجمي .

الاستغلال المفرط للموارد المائية عن طريق شركات غسل الدجين

مقال من إعداد محمد قعلول / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير

يعتبر قطاع النسيج والملابس في تونس أحد القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني وهو يساهم بـــ 22.7% من إجمالي الصادرات الصناعية بـ19.3% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للصناعات المعملية في تونس وحسب إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة لسنة 2016 توجد 1757 شركة في قطاع النسيج وتوفر أكثر من 174 ألف موطن شغل وتعد شركات الغسيل والدباغة جزء من هذه الصناعة حيث نجد في ولاية المنستير حوالي 42 شركة. تتطلب عملية غسيل النسيج كميات كبيرة من المياه واستعمال العديد من المواد الكيميائية، وهو ما يجعل هذه الشركات مصنفة شركات مستغلة للمياه بشكل كبير، ذلك أن مراحل عملية الغسل تتطلب استعمال 12 حوض للمياه بما في ذلك تنظيف المعدات ويتم استعمال عديد المواد الكيميائية في عملية الغسيل كماء الجفال والماء الأكسوجيني وعديد المواد الأخرى.

صور لسكب مياه غسيل الدجين بالمنطقة الصناعية المنستير، جوان 2018.

وكما هو معلوم تستغل صانعة الغسيل والدباغة كميات كبيرة من المياه في العالم تقدر بحوالي 4 مليارات طن سنوياً أي أكثر من 126000 لتر من الماء في الثانية أي ما يعادل 4000 مليار لتر سنوياً بما يقدر بـــ10.950.000 متر مكعب من الماء كل يوم وأغلب هذه المياه لا يقع إعادة استغلالها.

حيث نجد أن صناعة النسيج متسببة من 17% إلى 20% في تلوث المياه في العالم حسب البنك الدولي و متسببةأيضافي الاستنزاف الكبير للثروات الطبيعية حيث يستهلك 25 لتر من الماء للقميص و55 لتر للسروال إذ نجد كمية الماء المستعملة في اليوم تقدر بـــ10.950.000.000 لتر.

هذه الصناعة تشكل عبئا كبيرا على الوسط البيئي في تونس التي تشكو ندرة في الموارد المائية إذ أن حصة الفرد الواحد من المياه هي دون 500 متر مكعب في السنة ومن المنتظر أن تتقلص هذه الحصة خلال العشرية القادمة إلى اقل من 350 متر مكعب في السنة مع تزايد عدد سكان .

وتبرز هذه الاشكاليات خاصة في ولاية المنستير الفقيرة للموارد المائية حيث نجد أن 51% من الموارد المائية التي يقع استغلالها تأتي من خارج الولاية خاصة من سد وادي نبهانة (بـــ7 مليون متر مكعب) ومياه الشمال عن طريق قناة وادي مجردة. وتقدر كمية المياه الجوفية بولاية المنستير بـــ 16.2 مليون متر مكعب، وهي تعتبر المنتج الأول للدجين بـــحوالي 9 مليون سروال في السنة ويقدر معدل استهلاك للماء بـ 55 لتر للسروال الواحد دون احتساب الشركات التي تقوم بصبغ ودباغة الأقمشة، و يقع استعمال المياه الجوفية دون رقابة والمياه الصالحة للشرب في عملية الغسيل وتقدر كميات المياه المستعملة من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في بعض الشركات التي لا يتجاوز عددها الـــ 10 شركات ب 550.000 متر مكعب سنوياً وأمام كل هذا الاستغلال المفرط للمياه نجد نقصاً كبير في مياه الشرب في ولاية المنستير خاصةً في فصل الصيف بالانقطاع المتكرر للمياه ونقص مياه الريّ بالنسبة للفلاحين

و تأثير هذه الصناعة على المائدة المائية الجوفية خاصةً بكثرة حفر الآبار دون رخص واستغلال أبار تعتبر في منطقة حمراء غير قابلة للاستغلال و نجد العديد من القوانين في ما يخص استغلال الآبار في مجلة المياهكالفصل 9 «إن التنقيبات والآبار التي لا يتجاوز عمقها خمسين مترا والتي هي غير موجودة داخل منطقة تحجير أو صيانة محددة بالفصلين 12 و15 من هاته المجلة يمكن القيام بها بدون رخصة سابقة على شرط أن تعلم بها الإدارة من طرف المالك أو المستغل.» ولكن عندما قمنا بالتأكد من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أكدت أنها لا تعطي تراخيص للأنشطة الصناعية في حفر الآبار العميقة، الفصل 13: « في كل منطقة تحجير:

أ) يمنع انجاز أية بئر أو تنقيبات أو القيام بأي عمل تحويل آبار أو تنقيبات معدة للزيادة في كمية الماء المستخرج منها.

ب) تخضع لرخصة سابقة من وزير الفلاحة: أشغال تعويض أو إعادة تهيئة الآبار أو التنقيبات إذا كانت غير معدة للزيادة في كمية الماء المستغلة بالآبار أو التنقيبات المذكورة.

ج) يخضع لرخصة وتعليمات وزير الفلاحة:

استغلال المياه الموجودة بباطن الأرض ويمكن أن تقتضي هاته التعليمات تحديد كمية الماء القصوى المراد استغلالها بالنسبة للآبار أو التنقيبات وأن تشتمل على عدم استعمال عدد من الآبار أو التنقيبات أو على كل تدبير أخر كفيل باجتناب التفاعلات المضرة وبتحقيق حفظ الموارد المائية الحالية».

ولكن عندما قمنا بالبحث الميداني وجدنا أنا هنالك شركات تستغل أبار في منطقة تحجير منها شركة تقوم باستغلال 13 بئر وشركة أخرى 5 أبار في محيط لا يتجاوز الـــ10000 متر مربع . ونجد في الفصل 107 الذي يؤكد على ضرورة توفير الماء الصالح للشراب والمياه للفلاحة والصناعة وضرورة عدم تلويث هذه المياه وعدم التأثير على الموارد الطبيعية الفصل 107: « تهدف أحكام هذا القسم إلى مقاومة

تلوث المياه سعيا وراء إرضاء المتطلبات التالية أو التوفيق بينها:

- التزود بالماء الصالح للشراب.

- الصحة العمومية.

- الفلاحة والصناعة وجميع النشاطات البشرية الأخرى ذات المصلحة العامة.

- الحياة البيولوجية للوسط المتلقي وخاصة الأسماك وكذلك وسائل الترفيه المتصلة بالرياضيات البحرية وحماية المواقع الطبيعية.

وينطبق هذا القسم على الانصبابات والسيلان والإيداع المباشر أو غير المباشر للمواد على اختلاف أنواعها وبصورة اعم على كل ما من شانه أن يترتب عنه فساد المياه أو يزيد فيه وذلك بتغيير خاصياتها الطبيعية والكيميائية والبيولوجية أو الجرثومية سواء كان الأمر يتعلق بالمياه السطحية أو الموجودة بباطن الأرض أو بالمياه البحرية في حدود المياه الإقليمية.»

ويؤكد الفصل 108 و الفصل 115 على عدم إلقاء المياه المستعملة الصناعية في البحر والأودية إلى أن نجد أغلب هذه الشركات تقوم بإلقائه مباشرة دون معالجة إما في خليج المنستير أو سبخة المكنين أو وادي حمدون الفصل 108: «يحجر أن يقع صب أو تغطيس بمياه البحر كل المواد على اختلاف أنواعها وخاصة الفواضل المنزلية أو الصناعية التي من شانها أن تضر بالصحة العمومية وكذلك بالحيوانات والنباتات البحرية وان تعرقل سير تنمية الجهات الساحلية من الوجهتين الاقتصادية والسياحية.»

الفصل 115: «يحجر صب الفضلات المائية أو غير المائية التي من شانها أن تضر بالصحة العمومية وذلك بالأودية الناشفة من الماء».

وأمام كل هذا التلوث نجد أيضاً غياب دور المؤسسات المعنية بالبيئة مثل الوكالة الوطنية لحماية المحيط ووكالة حماية الشريط الساحلي والديوان الوطني للتطهير

في المراقبة للمياه الصناعية الملوثة التي تأتي للمحطات دون معالجة أولية ونجد عدم مطابقة المياه المعالجة للمواصفة التونسيّة ما معدّله 60,6 % خلال الفترة 2009-2012 وهي نسب مرشحة للارتفاع نظرا لعدم شموليّة التحاليل التي يقوم بها الديوان لجميع العناصر المبيّنة في المواصفة حيت اقتصرت هده التحاليل على 9 عناصر من جملة 55 عنصر وعدم إمكانية استغلال هذه المياه في الفلاحة وأيضاً القيام بعملية سكب هذه المياه مباشرة في الأوساط الطبيعية دون معالجة ويعود ذلك لضعف الرقابة على الديوان الوطني للتطهير والشركات الملوثة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط وهذا ما أكده ممثل الوكالة في المنستير وبلغت نسبة المؤسّسات الصّناعيّة التي تسكب مياه مستعملة غير مطابقة للمواصفات التونسيّة 74% إضافة إلى ذلك، سجّلت محدودية تطبيق الأحكام القانونيّة على المخالفين.

وقد أدّت هذه الوضعية إلى التدهور البيئيّ الذي عرفه المحيط المتلقي من وديان وبحار وخاصة في ولاية المنستير على مستوى خليج المنستير ووادي حمدون وسبخة المكنين. وقد أدى هذا التلوث إلى ظهور حركات احتجاجية تحولت إلى حركات اجتماعية بيئية تناضل من أجل التصدي للتلوث الكبير الناجم عن محطات التطهير والمياه الصناعية وأيضاً تحركات احتجاجية لفلاحي الجهة للمطالبة بمياه الري وأدى هذا التلوث إلى تدهور كبير في القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري ما دفع البحارة إلى الهجرة غير النظاميةوالفلاحين إلى العزوف عن العمل الفلاحي والتوجه نحو القطاع غير المهيكل.

ويرجع كل هذا إلى السياسات الفاشلة والمنوال التنموي القاتل القائم على مبدأ الربح واستغلال واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل وحشي ويقوم على نماذج إنتاجية واستهلاكية متناقضة مع شح المياه والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم حالياً وهو منوال يكرس الفوارق واللا عدالة في توزيع و نهب الثروات المائية بالساحل، الماء يستنزف في أنشطة الصناعة دون تثمين فعلي في المقابل فلاحو المناطق السقوية يحرمون من الماء والمياه الملوثة التي أثرت على النشاط الاقتصادي لصغار السماكين

(الصيد الساحلي) وضحايا التلوث هم أساسا الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة الذين لا يملكون الإمكانيات المادية ولا السياسية للتصدي لهذا التلوث وهو ما جعل المنطقة في مواجهة أخطار مستقبلية جسيمة يمكن أن تجعل منها جهة غير قابلة لاستمرار الحياة وطاردة للسكان ومعرقلة للتنمية.

أزمة العطش في جهة القيروان

مقال من إعداد منيارة المجبري / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

شهدت سنة 2018 على غرار سابقاتها موجة احتجاجات على خلفية نقص الماء الصالح للشراب في مناطق عديدة وغيابه تماما في مناطق اخرى، احتجاجات تصاعدت وتيرتها بسبب تزامن انقطاع الماء مع موجة الحر الاخيرة لتعكس أزمة عطش حقيقّة في البلاد.

لم تكن القيروان بمنأى عن هذه الأزمة ففي ظل اجتياح العطش لعديد المناطق والقرى أصبح الماء الشغل الشاغل للمواطن والمطلب الأهم رغم دستوريّة هذا الحق كما جاء به الفصل 44 من دستور تونس 2014 ورغم أن لكل منطقة خصوصيتها ومميزاتها ومشاكلها إلا أن القاسم المشترك بينهم هو المعاناة في توفير الماء، واقع تكشف عنه الاحتجاجات المتواصلة التي شهدتها ولازالت الى حد هذه الساعة تشهدها مناطق وأرياف عديدة في القيروان 45 احتجاجا في صائفة 2018 أكثرها كانت خلال شهري جويلية وأوت.

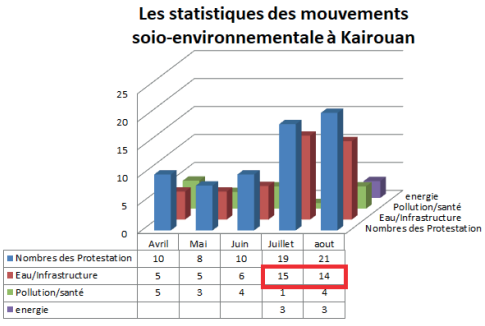

	Avril	Mai	Juin	Juillet	aout
Nombres des Protestation	10	8	10	19	21
Eau/Infrastructure	5	5	6	15	14
Pollution/santé	5	3	4	1	4
energie				3	3

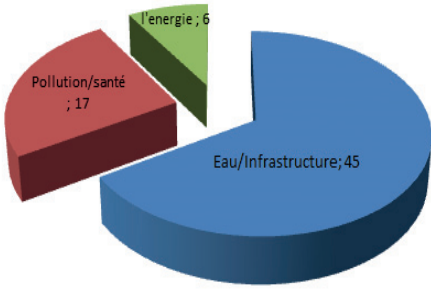

واقع لا يمكن أن يكون إلا صادما اذا ما عدنا بالنظر الى خصوصيّة هذه الولاية وما تتميّز به من ثروة مائيّة تساهم في تزويد ثلاثة ولايات (سوسة المنستير، المهدية) عبر سدّ نبهانة بالإضافة إلى وجود سدين آخرين هما سد الهوارب وسد سيدي سعد، مع عدد 22 سدود تلية و72 بحيرات جبلية كما بلغ عدد أبار العميقة 1159 بئرا وأكثر من 16000 أبار سطحية تقليدية إلا أنها أقل نسبة في تزويد جهاتها الريفية بالماء صالح للشراب بنسبة 86%، أقل نسبة في التزويد توجد بكل من معتمدية بوحجلة بنسبة 56 %، القيروان الجنوبية بنسبة 75 % في حين الشراردة بنسبة 80 %.

رغم المساعي الكثيرة للتقليل من حدّة الأزمة إلا أن العطش الذي اجتاح البلاد كان له انعكاسات سلبيّة على الاستقرار الاجتماعي وعلى الوضع البيئي والصحي والاقتصادي للمواطن.

التحركات الاجتماعية و مشاكل المجامع المائية

القيروان 2/3 مساحتها هي مناطق ريفية و تتزود بالماء الصالح للشراب عبر المجامع المائية التي بلغت نسبة تزويدها 51 %، كما بلغ عدد المجامع المائية 250 مجمع حسب معطيات المندوبية الجهوية للفلاحة منها 150 مجمع للماء الصالح للشراب و 6 مجامع مشتركة (شرب و ري) و الباقي هم مجامع للري.

⏮المجامع المشتركة و غياب السلطة الجهوية.

هي مجامع مائية صنّفت من قبل المندوبية الجهوية للفلاحة كمجامع مائية مشتركة يمكن استعمالها للشرب والري في نفس الوقت و يوجد منها ثلاثة في منطقة الكرمة من معتمدية الشبيكة.

قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع القيروان بزيارة لمجمع

المجاهدين وأولاد نصر من منطقة الكرمة و ذلك لتسليط الضوء وتحديد أهم مشاكل الماء في المنطقة.

- مجمع الماء المشتركة بالمجاهدين: أحدث سنة 2006 وهو مجمع يستغل للري على مساحة 80 هكتار و يضمّ 40 فلاحا كذلك هو مصنّف للشرب من قبل المندوبية الجهوية للفلاحة كما توجد حنفية عمومية للمتساكنين برغم من وجود شبكة توزيع في المنطقة.

وفي حوار مع السيد بلقاسم بن عبدالله، رئيس المجمع، عبّر الأخير عن إشكاليات المجمع المتمثلة في إرتفاع الديون لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك لعدم خلاص الفواتير من قبل الفلاحين و المواطنين الذين فضلوا شراء الماء من باعة متجولون على شربه من المجمع لعدم صلوحيّته وارتفاع نسب الملوحة فيه كذلك عدم صيانة المعدات وغياب المراقبة الدائمة للمجمع من قبل الادارة الجهوية للصحة بالقيروان، نفس الاشكال وجدناه في بقية المجامع المشتركة.

هذه المجامع المائيّة المشتركة التي احدثت بغاية توفير الماء للمواطن أصبحت مع الوقت خطرا يهدد صحته ومصدر لكارثة بيئيّة محتملة بسبب تسرّب المياه وركودها حتى اصبحت مجمعا للبعوض وللحشرات السامة ولتلوث المحيط لعلّ أهم مثال مجمع أولاد نصر الذي أصبح يهدد صحة أولاد المنطقة بسبب تواجده قبالة المدرسة الابتدائية التي هي بدورها تشكو من غياب الماء.

صورة توضحيه لمحيط المجمع

⏮ مديونية المجامع المائية للماء الصالح للشراب:

يوجد عدد 150 مجمع مائي صالح للشراب في ولاية القيروان أكثر من 100 مجمع منهم يعانون مشاكل في سوء التصرف خاصة في التصرف المالي ما نتج عنه مديونية فاقت 1.5 مليون دينار.

بلغت مديونية مجمع القطار من معتمدية العلا 214 مليون دينار مما أدى إلى قطع التيار الكهربائي من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز نتجت عنه حالة احتقان وتوتّر خلال شهر جوان احتجاجا على انقطاع الماء الصالح للشراب حيث عمد الأهالي إلى غلق جميع المؤسسات العمومية ومداخل المعتمدية وحرق العجلات المطاطية.

العلا	القطار	214077639	-07 آلاف دينار مع خلاص الفاتورة شهريا لمدة ثلاث سنوات
	مسيونة	66653536	-2000 آلاف دينار مع خلاص الفاتورة شهريا لمدة ثلاث سنوات
	العربية	55842840	-12 ألف دينار موفى نوفمبر.
الوسلاتية	جبل الريحان	48187882	- رفض تسوية الوضعية مع الالتجاءالى قطع التيار الكهربائي.
	هندي العامري (رئيس الجمعية متغيب)	22234317	تعهد السيد المعتمد بالتنسيق مع الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و رئيس الجمعية و خلاص المبلغ قبل موفى نوفمبر.
السبيخة	سرديانة	17674461	-02 ألف و500دينار قبل 15 نوفمبر. -07الاف دينار موفى ديسمبر.
	المشنوقة	20517904	رفض الاعتراف بالدين و امتنع عن الخلاص
	عين بومرّة	8047102	-06 ألاف دينار موفى ديسمبر.
	الطرابلسية	10086166	-03 الاف دينارموفى ديسمبر.
	الوشتاتية	15618105	-05الاف دينار يوم 08 نوفمبر. -الباقي موفى ديسمبر.
	هندي الرقاص	8459594	-04 الاف دينار موفى نوفمبر. -04 الاف دينار موفىديسمبر.

كما عمد فلاحون و مواطنون من معتمدية السبيخة خلال هذه الصائفة إلى القيام بوقفات احتجاجية ومسيرة جابت أنحاء المعتمدية انتهت بغلق الدائرة المحلية للفلاحة و غلق بلدية السبيخة معبرين عن غضبهم بسبب ضعف التزويد من سد نبهانة وتضرّر أشجارهم وموارد رزقهم و الاضطرابات المتكررة في توزيع مياه الشرب و بطء انطلاق المشاريع مع شركة SERGAZ الايطالية في احداث 5 أبار عميقة بكلفة جمليه قدرت ب500 ألف دينار في المعتمدية. هذا وتشكو عديد الجمعيات المائية في السبيخة من المديونية على غرار مجمع السرديانة الذي بلغت مديونيته 17.6مليون دينار كما يواجه هذا المجمع عديد الانتقادات من المتساكنين بسبب سوء تصرّف مسؤوليه و انحيازهم إلي منطقتهم و قطع المياه علي المناطق الاخري التابع للمجمع، هذا ما أخبرنا بيه سكان السعايدية بالإضافة إلى ضعف ضخ الماء وارتفاع في تسعيرة المياه [2].

[2] https://www.facebook.com/233012453493683/videos/1554388424689406/

مع ارتفاع درجات الحرارة شهدت عمادة خيط الواد من معتمديّة حفوز غياب وانقطاع لمياه الشرب لمدة شهر و20 يوما في عمادة شريشيرة من نفسة المعتمدية مما أدى إلى قطع الطريق الوطنية عدد 12 كما انقطع لمدة 3 أسابيع في منطقة خليف رغم دفعهم لمعلوم فواتير الاستهلاك.

⏮الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه :تأخر في التدخل لصيانة و في انجاز المشاريع

تعاني الشركة التونسيّة لاستغلال وتوزيع المياه عدة اشكاليات داخلية مما أدي الى تراجع خدماتها و عدم تدخلها الفوري للصيانة.

- معتمدية القيروان الجنوبية منطقة الخضراء شهدت منذ مدة تسرّب للمياه بأحد المسالك أدي إلى تضرّر منازلهم و تسبّب في عزلتهم دون تدخل من الصوناد وكتعبير عن غضبهم قاموا بإحتجاز سيارة تابعة إقليم الصوناد بالقيروان

- كما طالب متساكني المنصورة بالتدخل العاجل من طرف الصوناد لإصلاح تسرب المياه أمام القباضة المالية بالمنصورة كما طالبوا متساكني رقادة التدخل العاجل وذلك لتضرر منازلهم جراء تسرب المياه.

- أما متساكني أرض الجباس فقد طالبوا بتزويدهم بالماء الصالح للشراب منذ 2012 لكن دون رد من الصوناد و السلطة الجهوية بعلّة أنهم حالات اجتماعية والصوناد هي شركة و على هؤلاء العائلات تسديد مبلغ 8 ملايين دينار لانطلاق الاشغال و أنهم قاموا بمراسلة الولاية لتتكفل بالمصاريف دون اي رد إلى حد الان[3].

وعلى اثر مطلب نفاذ للمعلومة قدمه فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة بالقيروان للإطلاع على مشاريع الصوناد و نسبة تقدمها مفاده أن:

3 https://www.facebook.com/233012453493683/videos/1601489436645971

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2014: هناك ثلاثة مشاريع بمنطقة الزواينية معتمدية الشبيكة والتي بلغت نسبة تقدمها 10% وعمادة زرود من معتمدية القيروان الجنوبية بنسبة 70% وبوحجلة نسبة تقدم أشغال 35%.

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2015 : هناك 25 مشروع منهم 12 مشروع تمت أشغالهم بنسبة 100% .

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2016: 2 مشاريع لم يتم استكمالهم.

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2017 : 22 مشروع تتكفل بهم الصوناد من 18 مشروع تم نشر مطلب طلب العروض و من متوقع الانطلاق في الأشغال خلال شهر ديسمبر 2018 ومشروع ينطلق في شهر أكتوبر و مشروع في مرحلة التقييم و مشروع معطل بسبب اعتراض المواطنين

- 5 مشاريع ممولة من طرف وكالة التنمية الفرنسية منها مشروع تم استكماله.

خلال هذه السنة هناك 133 مشروع من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ومشاريع من الصوناد لمجابهة العطش لكن الاشكال هو في تأخر انجازها أو تعطيلها و تملص السلطة في ايجاد الحلول للاستكمال المشاريع كما نذكر عمادة الكرمة التي تتالتها الزيارات من رئيس الجمهورية منصف المرزوقي في 2012 ورئيس الحكومة علي العريض و ادراجها لتزويدها من الصوناد إلا أن هذه العمادة إلي يومنا هذا تشكو العطش وإيقاف الاشغال منذ سنتين وذلك بسبب تعطيل من قرية مجاورة.

عمادة الكرمة في 2018

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان واكب جميع التحركات بخصوص الماء الصالح للشراب وساند كل مطالب الاهالي في حقهم في الماء و طالب بإيجاد حلول جذرية لاستكمال المشاريع كما قام بتصوير فيلم وثائقي لتسليط الضوء على أزمة العطش في المناطق الريفية مبيّنا أثار غياب الماء على المرأة التي تتكبد المعاناة لإيجاد و جلب الماء للمنزل كأول أول ضحايا العطش.

هذا ويدعو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلي تطبيق العدالة البيئية والاجتماعية وتطبيق الفصل 44 من الدستور التونسي وتوفير الماء لجميع المواطنين.

التلوث بالنفايات الصلبة...

معـاناة ولايات الساحل

مقال من إعداد محمد قعلول / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير

تعتبر مشكلة النفايات الصلبة في تونس من أكثر المشاكل التي تؤدي إلى احتجاجات اجتماعية بيئية. وفي مدن الساحل نجد الوضعية أكثر تعقيدا لكثرة المصبات العشوائية التي تؤثر بشكل كبير على حياة المواطنين وبيئتهم وحقهم في العيش في بيئة سليمة.

في مدينة المنستير وعلى الطريق الرابطة بين المنستير والوردانين نجد مصب «القزاح» خلف مطار الحبيب بورقيبة وبالقرب من المنطقة السياحية بالمنستير ويقع استغلال هذا المصب من قبل شركة تونسية إيطالية تسمى «ECOTI» ومراقب من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، يستقبل مصب «القزاح» نفايات 31 بلدية من ولاية المنستير بالإضافة إلى النفايات الصناعية ونفايات النزل وبعض من هذه البلديات تقوم بنقل نفاياتها مباشرة إلى هذا المصب وبينما بقية البلديات تقوم بنقل النفايات إلى مراكز التحويل القريبة منها ونجد في ولاية المنستير مراكز جمع وتحويل النفايات

في كل من قصر هلال، طبلبة، المكنين، منزل الفارسي، منزل الحياة وزرمدين. ويستقبل مصب «القزاح» حوالي 700 طن من النفايات يوميا والتي تمثل حوالي 80% من النفايات في ولاية المنستير والتي تقدر بـــ 1000 طن ويعود سبب فشل البلديات في جمع النفايات إلى نقص الوسائل التقنية وانعدام الإمكانيات مما يفسر الكميات الكبيرة من النفايات المتبقية في شوارع المدن.

وحسب رواية الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تقع معالجة النفايات قبل القيام بعملية الردم للحد من الجراثيم الموجودة والحد من انبعاث الروائح الكريهة ولكن عندما قمنا بزيارة مصب «القزاح» لم نتفاجئ بما وجدناه من عملية ردم للنفايات دون معالجة عن طريق جرافة والقيام بعملية ردم جميع أنواع النفايات بما في ذلك النفايات العضوية والصناعية والفندقية والطبية والنفايات التي تعتبر خطرة في معظمها.

صور من مصب «القزاح»أفريل 2018

بالإضافة إلى الآثار البيئية الكارثية، فإن مصبات النفايات تعتبر مكان عمل غير لائق وخطير خاصةً على صحة البرباشة الذين يشتغلون في المصابات للبحث عن المواد البلاستيكية ومواد أخرى لبيعها والذين يعرضون حياتهم للخطر عن طريق استنشاق الغازات السامة من جراء حرق النفايات والإصابات عن طريق الإبر الصحية والأدوات

الحادة، وتتكرر هذه الحوادث دون وضع حلول لدعم هؤلاء المواطنين الذين يعملون من أجل دخل ضئيل ومن دون عقود عمل وبالتالي دون ضمان اجتماعي

المصب المراقب بمدينة منزل حرب من ولاية المنستير تم غلقه سنة 2013 بعد الحركات الاحتجاجية التي قام بها متساكني المدينة جراء الروائح الكريهة المنبعثة من المصب وتأثيره على جودة الحياة في المدينة . ويبدو أن هذا الانتصار مؤقت ، لأنه بسبب عدم وجود بدائل أخرى فإن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تفكر في إعادة فتح هذا المصب وتؤكد الوكالة أنها ستقوم بأخذ مصب» وادي لاية» بسوسة كمثال مصب عصري لمعالجة النفايات ليستخرج منها غاز طبيعي وطاقة نووية. لكن هذا المصب يعتبر كارثة بيئية لتأثيره الكبير على الفلاحة عن طريق تلويثه للطبقة المائية الجوفية للمنطقة.

القصة نفسها تتكرر في مصب النفايات بالمهدية الواقع على طريق بومرداس حيث تقوم شركة الحليب والتونة بإلقاء نفاياتها وأيضاً تواجد كبير لنفايات النزل مما يسبب روائح كريهة منبعثة وحالة كارثية للمصب الذي يشتغل فيه أطفال كبرباشة لجمع القوارير البلاستيكية.

وأيضاً يعتبر مصب مدينة الرجيش مصدر للعديد من المشاكل البيئية، فالمواطنون الذين يقيمون بالقرب من هذا المصب لا يمكنهم حتى فتح النوافذ بسبب الدخان الكثيف الناتج عن حرق النفايات.والتقينا خلال زيارتنا لهذا المصب بزوجين يشتغلان كبرباشة في هذا المصب وهما ضحيتين للعديد من الأمراض نتيجة للظروف الكارثية التي يعيشانها فالمرأة تعاني من ضيق التنفس وزوجها مصاب بالتهاب في العين كل هذا بسبب عملهم في المصب.

صور مصب الرجيش من ولاية المهدية، أفريل 2018.

الفصل الأول من المرسوم العام رقم 2745-2008 (28 جويلية 2008)، الذي يحدد شروط وأساليب إدارة النفايات والأنشطة الصحية، «يضبط شروط وطرق التصرف في نفايات الأنشطة الصحية لغاية ضمان معالجتها وإزالتها بدون تهديد للصحة العامة وللبيئة». و لكن خلال زيارتنا للمصبات في ولايات المنستير والمهدية لاحظنا نقصاً فادحاً في معالجة النفايات أو يمكن أن نقول انعداما لمعالجة النفايات. فيما يتعلق بالصحة لاحظنا أنا هنالك العديد من الأمراض التي تؤثر على المناطق التي تتمركز عليها المصبات على سبيل المثال قبل غلق مصب منزل الحرب كان المواطنون عرضة للعديد من الأمراض السرطانية وصعوبات في التنفس وهذه الظاهرة أيضاً موجودة في مدينة الرجيش أين هنالك العديد من المواطنين يعانون من نفس الأمراض وفيما يتعلق بمسألة البيئة نلاحظ أن المصبات لها العديد من الآثار السلبية على المياه الجوفية وكذلك على التلوث الهوائي ويعتبر هذا جريمةً في حق البيئة حيث يضطر السكان إلى تنفس هواء ملوث وشرب مياه ملوثة وهو تعدي واضح على حقهم في الحياة.

ونلاحظ أيضاً تدهور كبير للوضع البيئي مما سبب عواقب سلبية على جودة الحياة.

وفي الفصل 17 من المرسوم العام المتعلق بالنفايات الخطرة « يتم نقل نفايات الأنشطة الصحية الخطرة إلى وحدات المعالجة أو الإزالة طبقا للتشاريع والتراتيب

الجاري بها العمل والمتعلقة بنقل المواد الخطرة عبر الطرقات» ولكن خلال زيارتنا لمصب «القزاح» بالمنستير لاحظنا وجود العديد من النفايات الخطيرة والتي أدت إلى إصابات برباش بإبرة صحية مستعملة وهو يبحث عن الزجاجات البلاستيكية في المصب.

ولا يزال العديد من المواطنين يقومون بتحركات احتجاجية ضد هذه المصبات وضد إقامة مصبات للنفايات بمدنهم لما في ذلك من مخاطر صحية وبيئية على الحياة العامة، كل هذه التحركات لضمان حقهم في العيش في بيئة سليمة خالية من الروائح والأمراض و التلوث جراء المصبات.

أهالي ورفلة: المطالبة بإدماجهم ضمن مشروع الربط بقنوات التطهير

مقال من إعداد منيارة مجبري / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

خلال السنة الماضية انطلقت أشغال ربط معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان بشبكة التطهير بكلفة 045,960 173 3 د إلا أن المشروع توقف على مستوى قرية ورفلة التابعة لمعتمدية الشبيكة والتي تقع على الطريق الوطنية عدد 3 و طريق الوطنية عدد 12 وتبعد عن المعتمدية حوالي 2كلم و تضم 80 منزلا.

صورة توضحيه

نفذ أهالي المنطقة وقفات احتجاجية ومنعوا المقاول من أداء مهامه مطالبين السلطات المحلية والجهوية بإدراج منطقتهم ضمن مشروع الربط بقنوات التطهير هنا قام المنتدى فرع القيروان في اطار مشروع العدالة البيئيّة بمعاينة الوضع البيئي للمنطقة وكيفيّة تصريفهم للمياه المستعملة إلى جانب المصبات العشوائيّة التي من شأنها أن تخلف أضرار بيئيّة وصحيّة على المواطنين.

كما قام بالاتصال بالمشرف على المشروع بديوان التطهير السيد سامي جراي الذي أخبرنا أن من مصلحة الديوان انضمام كل من قرية ورفلة وأولاد عياد لكن في هذه المرحلة المشروع يضمن فقط المعتمدية وهذا ما تم الاتفاق عليه مع المقاول أما بخصوص القرية ورفلة وأولاد عياد تم مراسلة الولاية لإيجاد الحل لان التكلفة انضمام ورفلة تكلف 250د و أولاد عياد 150د .

دعا رئيس بلدية الشبيكة إلى تفهم الاهالي وأنه سوف يقع إدماجهم لكن في مرحلة أخرى بعد ربط المعتمدية في المقابل رفض الاهالي ورفلة هذه الدعوة معتبرين انها وعود كاذبة من السلط ، مطالبين بالعدالة البيئية و الحق في العيش في بيئة سليمة الذين يضمنه الدستور التونسي في فصله 45[4].

https://www.facebook.com/233012453493683/videos/1552112278250354

كارثة مدينة القطار /متابعة للتحركات المواطنية ضد التلوث

مقال من إعداد رابح بنعثمان / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي

ليلة الثامن من افريل 2018 عاش أهالي القطار على وقع كارثة تسبب فيها انبعاث غازات من المعمل الكيميائي بالمظيلة بصفة فجئيةو بكميات مخيفة و هي تقريبا المرة الأولى التي يقع فيها تسرب بهذه الصورة و هو ما تسبب في تعدد حالات الاختناق حيث تجاوز عدد الحالات ال50 حالة و قد أعلنت حالة طوارئ في المستشفى المحلي للمدينة الذي أصبح عاجزا عن استقبال المزيد من المتضررين

كما تم تسجيل حالات تقيؤ خاصة بالنسبة لكبار السن و الأطفال الصغار و صبغت الجدران باللون الأسود جراء الأدخنة التي اجتاحت المدينة

مدينة القطار ليلة 8 افريل 2018 و بداية انبعاث من المعمل الكيميائي

* المجتمع المدني بالقطار /استنكار و احتجاجات

استنكارا لما وقع قام المجتمع المدني بالقطار بتنظيم وقفة احتجاجية وسط المدينة للتعبير عن سخطهم و تنديدهم باللامبالاة و غياب روح المسؤولية لدى المسؤولين الذين لم يكونوا على مستوى الحدث . وقد رفعت عديد الشعارات في هذا التحرك ولعل من أهمها «تخنقنا» و «من حقي بش تتنفس هواء نظيفا»...

أما بالنسبة للخطاب الرسمي وفي بلاغ مقتضب فسرت إدارة المعمل الكيميائي بالمظيلة ما وقع بالتوقف الذي طال وحدات المعمل جراء الاعتصامات والتي عند بداية تشغيلها وقع انبعاث هذه الغازات

افريل 2018 وقفة احتجاجية لعدد من مكونات المجتمع المدني و الأهالي بوسط المدينة 17

بعد هذه الحادثة قرر عدد من أهالي المدينة و بالتنسيق مع عدد من مكونات المجتمع المدني إعداد ملف كامل حول حجم الانتهاكات التي طالت مدينة القطار جراء المعمل الكيميائي بالمظيلة و الاستعداد لخوض معركة قانونية تكون مسنودة بجميع الحجج و البراهين .

كما التقينا عند زيارتنا للقطار الكاتب العام للاتحاد المحلي للشغل السيد «**شعيشع جمال**» الذي أكد لنا أن «ما وقع ليلة 8 افريل هي كارثة باتم معنى الكلمة ماوقع جريمة . و قد كلفنا بعض المحامين برفع قضية في المعمل الكيميائي الذي بات كابوسا جاثما على صدورنا» وقد لاحظنا إجماعا واسعا على مدى الضرر الذي لحق هذه المدينة و التي تعتبر شاهدا على الآثار المدمرة للمعمل الكيميائي و لعل واحة القطار خير دليل على ذلك

التلوث الصناعي بمنطقة زرمدين

مقال من إعداد محمد قعلول / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير

وفي إطار دعم الحركات الاحتجاجية البيئية والحق في عيش في بيئة نظيفة قمنا بزيارة إلى مدينة زرمدين لمعاينة آثار التلوث الهوائي من جراء مصانع الآجر، إذ تعتبر مدينة زرمدين من أكثر المناطق تمركزاً لمصانع الأجر لتمتعها بثروات طبيعية « مادة الطفل» إذ نجد 3 مصانع تتمركز في النطاق الجغرافي لمدينة زرمدين و3 مصانع بالقرب من المدينة وتطرح هذه المصانع الكثير من المشاكل الصحية والبيئية لمتساكني المنطقة خصوصاً وأنّ أغلبية هذه المصانع لا تحترم المواصفات في الإنبعاثات الغازية وأيضاً الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الذي أدى لعديد الكوارث، وأمام غياب دور الوكالة الوطنية لحماية المحيط وغياب الرقابة على هذه المصانع عبر أهالي المدينة عن استيائهم من الوضعية التي تعيشها المنطقة خاصةً أن هذه الغازات السامة أدت لعديد الأمراض والمشاكل الصحية للمتساكنين وأيضاً تقوم هذه الشركات بإزالة أشجار الزيتون الموجودة في المقاطع المستغل و أيضاً بعد إستغلال المقاطع بصفة عشوائية دون مراعاة كراس الشروط مما يجعل الأراضي شديدة الانجراف لقرب المائدة المائية الجوفية ومع أول تهاطل للأمطار تختلط المياه الجوفية بمياه الأمطار وتتلوث بمادة الطفل وتصبح غير صالحة للاستغلال يعني أن هذه الشركات تقوم بالقضاء على البيئة بكل الطرق المتاحة وتقوم بجعل المنطقة منطقة طاردة للسكان جراء الانبعاثات الغازية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وقام الأهالي بعديد الوقفات الاحتجاجية استنكاراً لهذا الوضع المزري التي تعيشه المنطقة وأملاً في أن تراعى حقوقهم في العيش في بيئة سليمة لكن دون جدوى خاصةً مع تواصل غياب

السلط وهياكل الدولة خاصةً الوكالة الوطنية لحماية المحيط مما ترك هذه الشركات تواصل تجاوزتها تجاه أهالي المنطقة.

وإذ يعتبر التلوث الهوائي أحد أكبر التحديات التي تواجه المناطق الساحلية جراء تعدد مصانع الآجر والدخان المتأتي من مصبات النفايات جراء حرق النفايات خصوصا أن هذه المصانع والمصبات محيطة بالمناطق الحضرية، ولما له من آثار بالغة الخطورة على الصحة العامة وتسببه لعديد من الأمراض.

صور من مدينة زرمدين للاحتجاجات على الوضع البيئي جوان 2018

وأيضا قمنا بزيارة محطة التطهير بلمطة مع ناشطين بالمجتمع المدني الدولي لمعاينة مدى تأثر المنطقة بالتلوث ومعاينة مدى تقدم أشغال استصلاح خليج المنستير الذي لازال في طور نضالي لاستكمال الاستصلاح وقمنا بمعاينة مدى التزام السلطة والديوان الوطني للتطهير بتقدم أشغال الاستصلاح رغم أن الحالة الكارثية للخليج مازلت كماهي عليه من روائح كريهة وتلوث بحري كبير نظراً لمواصلة عمل محطة تطهير لمطة-صيادة-بوحجر.

صورة لتلوث خليج المنستير، جوان 2018

صورة لوادي السوق بوحجر، جوان 2018

زيارة إلى تبديت التي كانت تسمى يوما ما الحديقة الخلفية لمدينة الرديف و لقاء مع بعض الأهالي وبعض الفلاحين

مقال من إعداد رابح بنعثمان / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي

كانت تبديت يوما ما المزود الرئيسي لمدينة الرديف بالخضر و الغلال و قد عرفت بخصوبة أراضيها و بعذوبة مياهها التي كانت تجري دفاقة أينما حفرت و من هنا جاءت التسمية ب»أم العيون» لكن كل شيء تغير منذ بدأت شركة فسفاط قفصة تبني تقنية غسيل الفسفاط حيث وصف لنا احد الفلاحين التأثيرات السلبية التي طالت الثروة المائية و التي أثرت بدورها على العملية الإنتاجية حيث أصبح الفلاح مطالبا بحفر أبار عميقة و التي التي تتطلب إمكانيات مالية كبيرة.

كما كان للمقاطع المجاورة تأثير سلبي نتيجة الغبار المتناثر الذي يضرب بصفة مباشرة أوراق الأشجار و هو ما سيؤثر فيما بعد على نموها الطبيعي .كذلك تقوم الشركة بالتخلص من المياه الموحلة في أراضي مكشوفة .و بما أن العديد من الفلاحين يقومون بتربية الماشية فان الآثار السلبية للتلوث قد طالت الحيوانات أيضا و قد لوحظت هذه الاثار على بعض الحيوانات (اصفرار في الأسنان جراء نسبة الفليور العالية).

ماي 2018 زيارتنا إلى تبديت 28

جبل فضلون: نضال من أجل الحق في بيئة سليمة

مقال من إعداد منيارة مجبري / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

جبل فضلون» تابع لمنطقة القفي معتمدية السبيخة ولاية القيروان قصة نضال، معركة حق في الحياة، قضية أهالي استماتوا دفاعا عن منطقتهم وحقهم في بيئة سليمة وفي مورد رزق كان ولا يزال أملهم الوحيد في كسب لقمة العيش، هي حكاية أسدل عليها ستار الحق يوم 29 أوت[5] بالحسم نهائيا في الملف لصالح الأهالي ورفض مشروع مقاطع الحجارة بالمنطقة، قرار جاء على اثر الجلسة التي جمعت اللجنة الوطنيّة للدفاع عن جبل فضلون بوزير التجهيز والإسكان سبقها قرار المحكمة الابتدائيّة بالقيروان يتاريخ 03 جويلية 2018 [6] القاضي بالحكم بعدم سماع الدعوى لصالح

[5] https://www.facebook.com/1343384565673550/photos/a.1344874702191203/2407461485932514/?type=3&theater

[6] https://www.shemsfm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9/200108/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%85%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%A8%D9%84-%D9%81%D8%B6%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%AE%D8%A9

شباب المنطقة وبذلك يكون الحق قد قال كلمته الأخيرة أمام محاولات انتهاك الطبيعة وتجريم نشطاء طالبوا بحقهم في بيئة سليمة وفي العيش بكرامة والدفاع عن جبل يعني لهم الكثير فهو الى جانب كونه متنفسهم الوحيد هو أيضا مورد رزقهم ومصدر لقمة عيشهم في منطقة ريفيّة لا تقل تهميشا وتفقيرا عن غيرها من المناطق التابعة لمعتمديّة السبيخة ولاية القيروان.

بدأت حكاية جبل فضلون في جانفي 2018 عندما تحصلت شركتي مقاطع الحجارة

عاى ترخيص وقتي يسمح لها باستغلال الجبل والانطلاق في الآشغال دون أي مراعاة لطبيعة المنطقة أو احترام للبيئة ولحياة السكان. قرار كان من شأنه إن يلحق إضرارا كبيرة صحيّة وبيئيّة واجتماعية سيما وان عائلات كقيرة تسكن عاى سفح هذا الجبل وتعتمد في قوت يومها عاى تقطير أكليل وغراسة الآ جار للعيش .

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
الإدارة العامة للمحاجر و الطرقات
إدارة المقاطع والمنجمات
عدد: 1081 / 2018 بتاريخ (22)

الى السيد أمير سبيل
الممثل القانوني لشركة تونس للمقاطع
نهج أبو بكر الصديق – حي الرياض – 4000 سوسة

الموضوع: ترخيص للشروع في الأشغال الأولية لمقطع حجارة من الصنف الصناعي كائن بجبل فضلون عمادة القلي بمعتمدية السبيخة من ولاية القيروان.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 18 جانفي 2018 تحت عدد 2018/079.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه بالمرجع والمتعلق بطلب ترخيص وقتي للشروع في الأشغال الأولية والمتمثلة في تركيز وحدة التكسير والغربلة و تهيئة المسالك الداخلية لمقطع الحجارة من الصنف الصناعي الكائن بجبل فضلون عمادة القلي بمعتمدية السبيخة من ولاية القيروان موضوع موافقة اللّجنة الوطنية الإستشارية للمقاطع في جلستها عدد 171 المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 2017 وحيث تحصلتم على موافقة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في مكتوبها المؤرخ في 9 جانفي 2018 تحت عدد ص 122/45 (1) على تمكينكم من ترخيص وقتي لمدّة ثلاثة أشهر بداية من 15 جانفي 2018، نعلمكم بأننا لا نرى مانعا بصفة إستثنائية من قيامكم بأشغال التهيئة دون إستجرار الخامات من المقطع وذلك بداية من تاريخ هذا المكتوب إلى غاية 14 أفريل 2018.

والسلام
مدير المقاطع والمنجمات
سمير النيفر

الموافق على منح ترخيص وقتي لفائدة شركة تونس للمقاطع

رفض الأهالي هذا القرار فكانت البداية بتكوين تنسيقيّة للدفاع عن الجبل[7]، ثم أمام تعنّت صاحب الشركة وإصراره على متابعة الأشغال شهدت المنطقة حالة من الغضب والاحتقان في صفوف الأهالي تمثلت في تنظيم وقفات احتجاجيّة واعتصامات في مكان مقطع الحجارة آلت بهم إلى قطع الطريق الرابطة بين سوسة وزغوان كحركة تصعيديّة للتعبير عن رفضهم المطلق لهذا المشروع، حركة انتهت برفع شكاية في حق أكثر من 10 أشخاص من الأهالي تقدمت بها شركتي المقاطع لدى وكيل الجمهورية بالقيروان لتوجّه لهم تهمة تعطيل حرية الشغل أحيل على إثرها ثمانية منهم على الدائرة الجنائيّة من بينهم شيخان تتراوح أعمارهم بين 70 و80 سنة ثم بإيقاف 4 من الشباب بالسجن المدني بالقيروان[8].

واكب فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان القضية منذ انطلاق الاحتجاجات وقد قدّمت الأستاذة عائدة القيزاني نيابتها باسم المنتدى عن جميع المتهمين في الجلسة الأولى التي انتهت بقرار الإفراج عن الموقوفين.

[7] https://www.ifm.tn/article/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D9%864%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86

[8] http://akhbartounes.com/wp-content/uploads/cache/wppipes/urldata/2018-04/752cfdc6b2e2aea7d8e3f76d02350627.html

[9] https://nawaat.org/portail/2018/04/19/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D9%82%D8%B7%D8%B9-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%91%D8%AF/

بعد 5 جلسات تأجيل أصدرت المحكمة الابتدائيّة بالقيروان الحكم بعدم سماع الدعوى العامة والتخلي عن الدعوى الخاصة.

هذا وقد قام فرع المنتدى في إطار متابعته للقضية بزيارات متكررة للجبل (أحداها كانت برفقة فريق من موقع نواة)[9] أعرب من خلالها على مساندته المطلقة للأهالي في الدفاع عن حقهم في بيئة سليمة وتطبيق العدالة البيئية مستنكرا في ذلك إقدام الشركة على انتهاك الطبيعة باعتبار إن الجبل مرشح لأن يكون محميّة طبيعيّة كما أنه مصدر رزق الأهالي من خلال تربية النحل وتقطير الإكليل والزعتر وتربية الأغنام إلى جانب قربه من المناطق السكنيّة التي تبعد عنه فقط 600مترا. فكانت غاية المنتدى هي تحقيق مطلب الأهالي والدفاع عنهم مناديا في ذلك بضرورة تطبيق العدالة البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

هذا ويؤكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان أن قرار رفض مشروع مقطع الحجارة رغم استبشاره به ومباركته له إلا انه لن يثنيه عن مواصلة دعم الأهالي في مطلبهم بجعل جبل فضلون محميّة طبيعيّة حتى لا تطاله يد الفساد ثانية مطلب يسانده ويدعمه لغاية واحدة وهي ضمان الحق في بيئة سليمة وصحيّة وفي حياة كريمة تضمن لهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعيّة والكرامة الإنسانية.

أكثر تفصيل في المقال التالي https://ftdes.net/ar/djebal-fadhloun/

[9] https://nawaat.org/portail/2018/04/19/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D9%82%D8%B7%D8%B9-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%91%D8%AF/

المتبسطة : انبعاث الدخان و روائح كريهة ونيران من تحت الأرض

مقال من إعداد منيارة مجبري/ المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

شهدت منطقة المتبسطة من معتمدية القيروان الشمالية منذ شهر أفريل الفارط انبعاث الحرائق والدخان والغازات والروائح الخانقة تلقائيا من تحت التراب بمساحة ترابية واسعة بأرض غير صالحة للزراعة.

هذه الانبعاث اثّرت على متساكني الجهة الذين تذمروا واشتكوا من الروائح التي تتكاثف خاصة في الليل وطالبوا السلطة الجهوية بالتدخل.

في هذا الإطار قام المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان رفقة مراسل من إذاعة صبرة أف ام يوم 15 ماي 2018 بزيارة ميدانية لمكان الانبعاثات اين تواصل مع أهالي المنطقة لتسليط الضوء على الوضع البيئي والحالة المزرية التي وصل إليها المتساكنون جراء الروائح الكريهة والخانقة مشيرين الى حقهم في بيئة سليمة وصحية والذي يكفله الدستور في فصله 45 [10].

[10] https://www.youtube.com/watch?v=pCVXkZfR5IU

وللتفاعل مع المشكل تم التواصل مع مدير وكالة الوطنية لحماية المحيط و المسؤول من الادارة الجهوية للبيئة لاستفسار عن هذه الظاهرة الغريبة في المنطقة حيث أكادوا لنا أنها ظاهرة طبيعية وبأن مكان الانبعاث يحتوي على تربة عضوية متكوّنة من رواسب وأعشاب وبقايا قصب وباعتبار أنّ الموقع متواجد بمجرى مياه فهذه المواد ترسبت وتخمرت بيولوجيا تحت طبقات الأتربة على مدى السنين مما ساهم في تكون غازات أدت عند احتراقها الى انبعاث روائح كريهة واحتراق الأرض، مؤكدا أن هذه الظاهرة لا تشكل اي خطورة على حياة المتساكنين كما قامت الوكالة بأخذ عيانات من التربة لتحليلها.

وعلى إثر تجاهل السلط نفذ أهالي المتبسطة يوم 16 جوان وقفة احتجاجية قاموا خلالها بقطع الطريق بين القيروان وتونس كحركة تصعيدية لمطالبة السلط الجهوية والمركزية بالتدخل العاجل لحد من الروائح الكريهة التي اجتاحت منازلهم خاصة في ليل.

قررت السلطة الجهوية اتخاذ إجراءات للحد من انتشار الحرائق ومن إنبعاث الروائح الخانقة وذلك برش الماء بمساعدة الحماية المدنية وردم المكان بالتراب وقد واكب عملية الردم كل من معتمد القيروان الشمالية، الإدارة الجهوية لتجهيز والمندوبية الجهوية للفلاحة لكن هذه العملية لم تفي بالغرض.

عملية ردم المكان انبعاث الحرائق و الدخان

إلا انّه وبعد شهر من تدخل السلطة الجهوية لردم المكان يعود انبعاث الحرائق والدخان والغازات والروائح الخانقة من جديد في منطقة محاذية للمكان الأول، تلاها تصريح للوكالة الوطنية لحماية المحيط مفاده أن نتائج التحاليل التي أجرتها على عينات من التربة توكّد عدم وجود خطورة على صحة المواطنين و أنها ظاهرة طبيعية.

في هذا الاطار طالب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان الوكالة الوطنية لحماية المحيط بمده بنتائج التحاليل الجيولوجية وذلك اثر تقديم مطلب نفاذ للمعلومة بتاريخ يوم 26 جويلية 2018 لكن لم يتلقى رد من هذه الاخيرة.

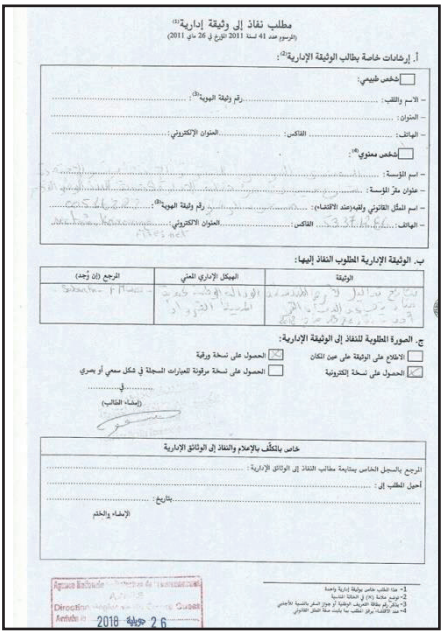

مطلب نفاذ إلى وثيقة إدارية[1]

(الرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011)

أ. إرشادات خاصة بطالب الوثيقة الإدارية[2]:

☐ شخص طبيعي:

- الاسم واللقب: ..... رقم بطاقة الهوية[3]: .....
- العنوان: .....
- الهاتف: ..... الفاكس: ..... العنوان الإلكتروني: .....

☐ شخص معنوي[4]:

- اسم المؤسسة: .....
- عنوان مقر المؤسسة: .....
- اسم الممثل القانوني وقدرته/عدد الأعضاء: ..... رقم بطاقة الهوية[3]: .....
- الهاتف: ..... الفاكس: ..... العنوان الإلكتروني: .....

ب. الوثيقة الإدارية المطلوب النفاذ إليها:

الوثيقة	الهيكل الإداري المعني	المرجع (إن وُجد)

ج. الصورة المطلوبة للنفاذ إلى الوثيقة الإدارية:

☐ الاطلاع على الوثيقة على عين المكان ☒ الحصول على نسخة ورقية

☐ الحصول على نسخة إلكترونية ☐ الحصول على نسخة مرقونة للعبارات المسجلة في شكل سمعي أو بصري

حرر بـ ..... في .....

(إمضاء الطالب)

خاص بالتكفّل بالإعلام والنفاذ إلى الوثائق الإدارية

الترجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية: .....

أجيل المطلب إلى: ..... بتاريخ: .....

الإمضاء والختم

1- هذا المطلب خاص بوثيقة إدارية واحدة.
2- توجه مطالبة (×) في الخانة المناسبة.
3- يذكر رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر بالنسبة للأجنبي.
4- عند الاقتضاء، يرفق المطلب بما يثبت صفة الممثل القانوني.

Agence Nationale ... Direction ... Archives ... 2018 ... 26

شهدت ولاية القيروان و عدة ولاية أخرى قلق و هلع بخصوص هذه الظاهرة خاصة بعد التأويلات و التصريح على الشبكات الاجتماعية من قبل الخبير الذي قدّم نفسه على أنه مهندس جيولوجي وتنبأ بكارثة طبيعيّة سرعان ما كذبتها السلطات لتأكيد

على أن الظاهرة طبيعية وهذا يعود إلى غياب المعلومة وعدم نشر التحليل التي قامت بها الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

عمدت الحماية المدنية بالتنسيق مع الادارة الجهوية للتجهيز ومندوبية الفلاحة يوم 11 أوت 2018 إلى تطويق ومحاصرة مكان تصاعد الدخان للحد من انتشارها وحفر حفرة علي عمق 3 أمتار لمعرفة سبب الاشتعال حيث تبين ان الحرائق على سفح التربة. بعد التدخل الأخير ونزول الامطار تم إخماد الحرائق و القضاء على الرائحة فعاد الارتياح في صفوف الاهالي[11] .

ومن جراء غياب المعلومة وعدم نشر التحليل التي قامت بها الوكالة الوطنية لحماية المحيط. شهدت ولاية القيروان و عدة ولاية أخرى قلق و هلع بخصوص هذه الظاهرة خاصة بعد التأويلات و التصريح على الشبكات الاجتماعية من قبل الخبير الذي قدّم نفسه على أنه مهندس جيولوجي وتنبأ بكارثة طبيعيّة سرعان ما كذبتها السلطات لتأكيد على أن الظاهرة طبيعية .

ومن أجل البحث والتأكد من المعلومة واستنادا بقانون النفاذ الى المعلومة قام المنتدى فرع القيروان بتقديم مطلب ثاني للوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 2 أكتوبر والذي تمت الاجابة عنه بتاريخ 10 أكتوبر، تم نشره على الصفحة الرسمية لشبكة التواصل الاجتماعي لفرع القيروان حيث تضمن نتائج التحليل لثلاثة زيارات بتاريخ 14و21 ماي و11 جوان والتي تأكد وجود سمادة عضوي في المكان [12].

[11] https://www.facebook.com/233012453493683/videos/330313757541314
[12] https://drive.google.com/file/d/13RWPqEFOa5jEtB9P0UiUMaNoP_y9vvKW/view?fbclid=IwAR3CYDpVTKZANLY--26n8VBQ1erb4RhDiHJc7vFGlnc92V97ozyg5B-d4XSU

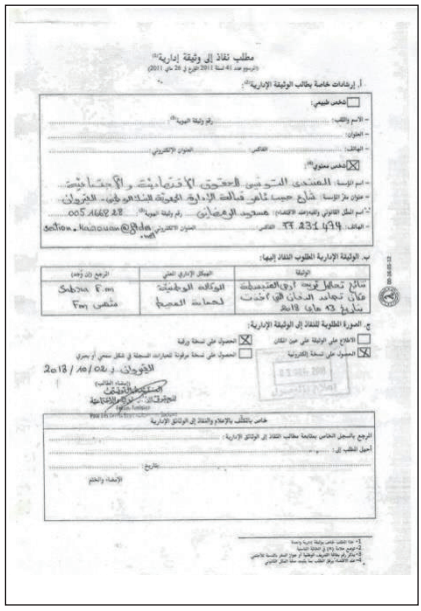

مطلب النفاذ للمعلومة بتاريخ 3 أكتوبر 2018

- نتائج تحاليل الزيارة الاولى بتاريخ 14 ماي 2018: تم أخذ 2 من العينات بالفرز اليدوي على موقع 0.8) ES1م) من مكان الحريق م عينة ES2 كإجراء قياسي للمراقبة. وأثبت التحاليل الاولية فرضية أن هذا الموقع يحتوى على مواد عضوية.

Le tableau suivant présente les données relatives aux échantillons de sol prélevés.

Nom échantillon / coordonnée GPS	Profondeur	Description
ES1 / 35°47'54.1"N 10°08'32.8"E	0.8 m	Terre cuite avec une couleur qui tend du marron foncé vers le noir ce qui témoigne de la richesse du sol en argile et de la présence de tourbe.
ES2 / 35°47'41.1"N 10°08'29.5"E	0.8 m	Sol très riche en débris et racines végétales.

Les résultats de ce diagnostic préliminaire confirment l'hypothèse qui classe ce site comme tourbière.

- نتائج تحاليل الزيارة الثانية بتاريخ 21 ماي 2018 : هدف الزيارة كان من أجل القيام بالتنقيب على عمق 2 م بالفرز الميكانيكي الصوتي في أعماق التربة لتحديد مكوناتها و التثبت إذا كانت الفضلات مترسب في الموقع .

- نتائج التحاليل للزيارة الثالثة بتاريخ 11 جوان 2018: على إثر انتشار النار في الاعماق تم في هذه الزيارة إجراء التنقيب على عمق 1.2 م ليتم التأكيد على أن المنطقة المحترقة رطب

Nom échantillon / coordonnée GPS	Profondeur	Description
	De 0 à 1.25	Sol argileux riche en débris et racines

III.3 Résultats de la troisième visite (le 11 juin 2018)

Durant cette visite, un carottage a été effectué sur le site afin de suivre la propagation du feu en profondeur. La carotte a montré que la partie incendié reste artificielle, d'une profondeur qui ne dépasse pas le 1.2 mètre alors que la partie en dessous est humide et donc non inflammable.

نتائج التحاليل للزيارة الثالثة بتاريخ 11 جوان 2018: على إثر انتشار النار في الاعماق تم في هذه الزيارة إجراء التنقيب على عمق 1.2 م ليتم التأكيد على أن المنطقة المحترقة رطبة وليست قابلة للاشتعال

النقاش حول اتفاقيات مع بلدية قصيبة المديوني والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

مقال من إعداد محمد قعلول / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير

في اطار متابعة مشكلة النفايات الصلبة قمنا بدورة تكوينية بالاشتراك مع أعضاء بلدية قصيبة المديوني في كيفية تثمين النفايات الصلبة وقمنا بجلسات عمل مع بلدية المهدية لمحاولة إيجاد حلول بديلة والضغط على الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ووزارة الشؤون المحلية والبيئة في توفير الإمكانيات اللازمة للتعامل مع هذا المشكل وتعتبر استراتيجيات عمل المنتدى مع بلدية المهدية إستراتيجية عمل نموذجية خاصةً في التطرق للمشاكل الموجودة في المصبات مع كل الفاعلين في المجتمع وفتح قنوات الحوار مع المتسببين في هذه المشاكل مثل أصحاب النزل والصناعيين وممثلي مختلف الهياكل المتدخلة في هذه المسألة على المستوى المحلي والجهوي والوطني .

كما عملنا على تنقيح الفصل المتعلق بالتصرف في النفايات الصلبة في مجلة الجماعات المحلية بالتعاون مع عدد من النواب في المجلسوذلك لمنح البلديات المزيد من الحرية والإمكانيات للتعامل مع مشكلة النفايات الصلبة.

Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مقترح تعديل الفصل 236 من مجلة الجماعات المحلية

بعد الاطلاع على مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية والمنشور على الصفحة الرسمية لمجلس نواب الشعب فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – فرع المنستير يقترح التعديلات التالية على الفصل 236 والمتعلق بإحداث المرافق العمومية البلدية والتصرف فيها في نفاياته المتعلقة:

- تجميع الفضلات المنزلية وفرزها عند الاقتضاء ورفعها إلى المصبّات المراقبة.

مقترح التعديل يكون كما يلي:

- - النفايات هي مورد طبيعي

النفايات ملك حصري للبلديات

تقوم البلدية بالتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ويشمل التصرف الجمع والفرز والنقل والمعالجة والتثمين بالشراكة مع بلديات أخرى أو مع القطاع العام أو الخاص ويمكنها أن تستعين بالسلط المركزية في مجال البيئة بأصحاب المساعدة (الدراسات والتكوين والمراقبة...) في التصرف في النفايات.

Avenue Habib Bourguiba - 5021 Khnis El Medinani - Monastir - Tunisie
Tél / Fax : +216 73 500 900 / E-mail: fidesksibet@gmail.com
Facebook: FTDES.monastir

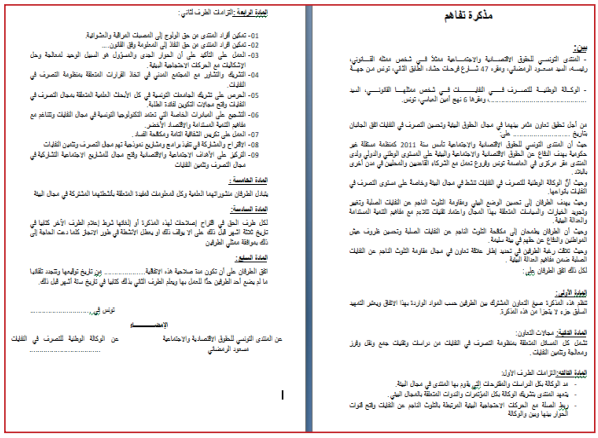

مذكرة تفاهم

بين:

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ممثلا في شخص ممثله القانوني، رئيسه السيد محمد، الرمضاني، وطرف 47 شارع فرحات حشاد، أطلق الثاني، تونس من جهة

- الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في شخص ممثلها القانوني، السيد ..... ومقرها ع نهج أمين العابدي، تونس

من أجل تحقيق تعاون مثمر بينهما في مجال الحقوق المهنية وتحسين التصرف في النفايات الذي الحاجان ..... على

حيث أن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأسس سنة 2011 كمنظمة مستقلة غير حكومية تهدف للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الوطني والدولي وأدى النشاط عبر مراكزه في العاصمة تونس وفروع تعمل مع الشركاء المحليين والمحليين في مدن أخرى بالبلاد

وحيث إن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تنشط في مجال البيئة وخاصة على مستوى التصرف في النفايات بأنواعها

وحيث يهدف الطرفان إلى تحسين الوضع البيئي ومقاومة التلوث الناجم عن النفايات الصلبة وتعزيز الخيارات والممارسات الفاضلة بيئيا للسكان واعتماد تقنيات تتلاءم مع ظواهر التنمية المستدامة والعدالة البيئية

وحيث أن الطرفان يطمحان إلى مكافحة التلوث الناجم عن النفايات الصلبة وتحسين ظروف عيش المواطنين والنفاذ عن حقوقهم في بيئة سليمة

وحيث تتطلب رقابة الطرفين في تعهد يقدر حالة تعاون في مجال مقاومة التلوث الناجم عن النفايات الصلبة ضمن ظواهر العدالة البيئية

لذلك ذاك اتفق الطرفان يلي:

الفصل الأول:

تشكل هذه المذكرة صيغ التعاون المشترك بين الطرفين حسب المواد الواردة بها الاتفاق ويحترم التعهد المتفق عليه في 2 بعضا من هذه المذكرة.

الفصل الثاني: مجالات التعاون:

تشمل كل المجالات المتعلقة بمقاومة التصرف في النفايات من مراحل وتقنيات جمع ونقل وفرز ومعالجة وتثمين النفايات.

الفصل الثالث: التزامات الطرف الأول:

- عد الوكالة بكل المراسلات والمقترحات التي يقدمه بها المنتدى في مجال البيئة
- يتعهد المنتدى بشركاء الوكالة بكل المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمجال البيئي.
- ربط الصلة مع الحركات الاجتماعية البيئية المرتبطة بالتلوث الناجم عن النفايات وفتح قنوات الحوار معها وبين والوكالة

الفصل الرابع: التزامات الطرف الثاني:

01- تمكين قرار المنتدى من حق الولوج إلى المصبات المراقبة والمشتركة

02- تمكين قرار المنتدى من حق النفاذ إلى المعلومة وفق القانون...

03- العمل على التأكيد على أن الحوار الجدي والمسؤول هو السبيل الوحيد لمعالجة وحل الإشكاليات مع الحركات الاجتماعية البيئية

04- التشريك والتشاور مع المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنظومة التصرف في النفايات

05- العرض على شريك الخدمات التونسية في كل الأبعاد الخاصة المتعلقة بمجال التصرف في النفايات وفتح إمكانيات لتكوين لفائدة العاملين

06- التشجيع على الممارسات الجيدة التي تعتمد التكنولوجيا التونسية في مجال النفايات وتتعاقد مع طاقاتها الفنية المساندة والاقتصاد الأخضر

07- العمل على تكوين الشاكلة الكاملة وتكفلة العمل

08- الإشراح والمشاركة في تنفيذ برامج ومشاريع نموذجها تهم مجال التصرف وتثمين النفايات

09- التركيز على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وفتح مجال للتشاريع الاجتماعية المشتركة في مجال التصرف وتثمين النفايات

الفصل الخامسة:

يتعاون الطرفان مشتركيهما الخاصة وكل المعلومات الفنية المتعلقة بالمشتركة المشتركة في مجال البيئة

الفصل السادسة:

تكون طرف الحق في الخراج إصلاحات أجله، المذكرة أو إنهائها شريطة إخطار الطرف الآخر كتابيا في تاريخ ثلاثة أشهر قبل ذلك على الأقل في حالة لم يوافق ذلك أو يعطل الاستماع في طور الاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك بموافقة مسبق الطرفين.

الفصل السابع:

تتفق الطرفان على أن تكون مدة صالحية هذه الاتفاقية..... إن تاريخ توقيعها وتتعهد تفاقما ما لم يضع أحد الطرفين هذا العمل بها يخطر الطرف الثاني بذلك كتابيا في تاريخ ستة أشهر قبل ذلك.

تونس في.....

الإمضاء

عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
السيد، الرمضاني

عن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات
.....

و دخلنا في مفاوضات مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات من أجل صياغة مذكرة تفاهم وتعاون بين الطرفين تهدف إلى تطوير سياسات ومنظومات التصرف في النفايات وضمان أن الحوار الجدي والمسؤول هو السبيل الوحيد لمعالجة وحل الإشكاليات مع الحركات الاحتجاجية البيئية.

التنسيقية البيئية بقفصة واللبنات الأولى نحو التأسيس

مقال من إعداد رابح بن عثمان / المنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية صلب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي

منذ انطلاقة مشروع «العدالة البيئية» كانت لدينا قناعة راسخة أن المسالة البيئية هي مسالة شاملة لا تقتصر فقط على مدن الحوض المنجمي فقط و إنما تشمل أيضا بقية مدن ولاية قفصة و رغم الاختلافات بين رافدين احدهما منجمي و ثانيهما فلاحي صرف حاولنا أن نتصل بأقصى عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني الفاعلة بالجهة و خاصة الجمعيات البيئية.

و قد كان لنا اجتماع أول بمقر الاتحاد الجهوي بقفصة يوم 2 ماي 2018 و قد حاولنا فيه أن نستمع إلى جميع الآراء و التصورات حول إمكانية بعث تنسيقية بيئية في جهة قفصة سيما و أن الوضع البيئي بالجهة كارثي إلى ابعد الحدود و عموما كان التصور الغالب في هذا الاجتماع الأول تثمين المبادرة التي جاء بها المنتدى ثم الدعوة إلى اجتماع ثان لمزيد تعميق النقاش.

اجتماع 2 ماي 2018 بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة بحضور عدد من الجمعيات

و بالفعل تم تنظيم اجتماع ثان بمدينة قفصة حضره عدد أكثر من الجمعيات و قد بلغ العدد 15 جمعية و يأتي هذا الاجتماع في سياق مزيد تدعيم النقاش حول طبيعة الهيكل الذي نحن بصدد تكوينه و أهم المبادئ التي سيرتكز عليها و هنا لابد من الإشارة إلى أن بعض الجمعيات ترى انه لابد من مزيد التشبيك لان العدد الحاضر على أهميته يجب أن يطعم بعناصر أخرى تنفتح على النسيج الجمعياتي بالولاية كذلك هناك من يرى أن إيجاد هيكل تلتقي فيه المنظمات هو خطوة مهمة لكن يبقى الأهم إيجاد آليات للعمل المشترك سيما و أن التجارب السابقة باءت كلها بالفشل لعديد الأسباب لعل أهمها غياب التنسيق و الافتقاد لروح العمل الجماعي و هي كلها عوامل لابد من أخذها بعين الاعتبار .

و يمكن ان نستنتج من هذا اللقاء الثاني إن الخشية من فشل التجربة كسابقاتها ألقت بظلالها على هذا الاجتماع و لذلك تم اقتراح الإعداد للقاء ثالث تتبلور فيه الفكرة أكثر و نخرج فيه ببرنامج عمل تحدد فيه الأولويات و توزع فيه المهام.

تنظيم ورشة الكارتوغرافيا بالرديف

من المهم في العمل الجمعياتي البحث عن تقنيات و آليات عمل جديدة للوصول إلى النجاعة و الحرفية و في هذا الإطار تأتي الدورة التكوينية التي نظمناها في مدينة الرديف بالتنسيق مع بعض الجمعيات و كان الهدف من ورائها أن هذه التقنية تستطيع آن تساعدنا في التحضير للخارطة البيئية لمدن الحوض المنجمي و التي سنحدد من خلالها الآثار البيئية للمجمع الكيميائي و شركة فسفاط قفصة خاصة فيما يتعلق بالتخلص من النفايات.

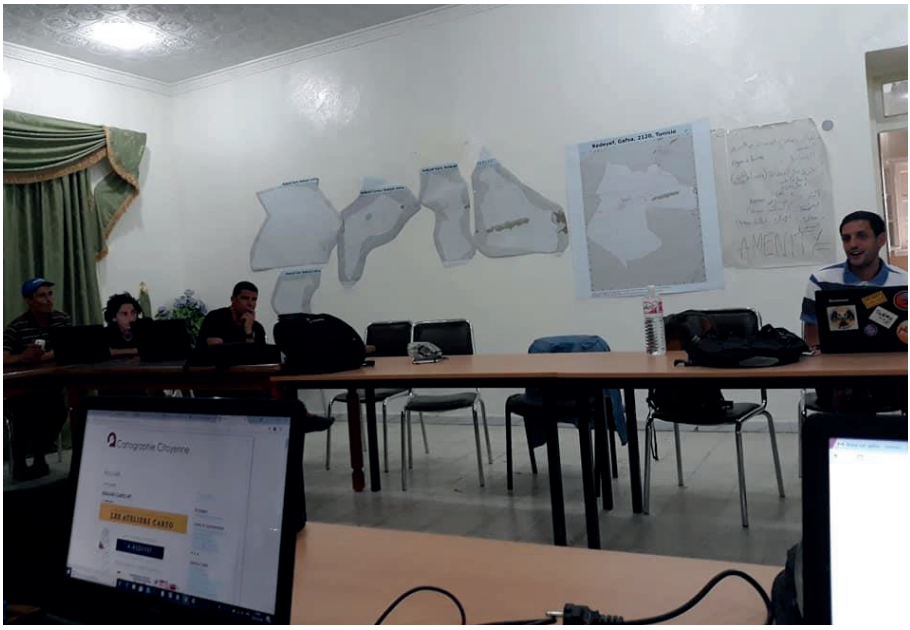

4 اوت 2018 الدورة التكوينية في الكارتوغرافيا

و في و في مرحلة ثانية سنحاول إيجاد علاقة بين الخارطة البيئية و الخارطة الصحية لمدن الحوض المنجمي لإثبات قناعة راسخة لدينا و التي تتأكد يوما بعد يوم و هي غياب استراتيجية صحية واضحة في منطقة تعد من بين أكثر الأماكن تلوثا في تونس

العمل الوثائقي: الحكاية موش بيدونة

- **عنوان الفيلم :** الحكاية موش بيدونة
- **السنة :** 2018
- **مدة العرض :** 25 دق
- **فريق العمل :** فريق من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع **القيروان.:** تصوير ومونتاج : منذر سوودي – فكرة وحوار: منيارةالمجبري
- **نوع الفيلم:** وثائقي

على إثر الحركات الاجتماعية التي شهدتها عدة مناطق من ولاية القيروان على خلفية تفاقم أزمة العطش والاضطرابات المتكررة في توزيع المياه الى جانب تراكم المشاكل في الجمعيات المائية، الشيء الذي اثر سلبا على الواقع اليومي لحياة المواطن مما ساهم في ارتفاع منسوب الاحتجاجات المائيّة خلال الفترة الاخيرة، وفي إطار مشروع العدالة البيئية قام المنتدىالتـــــــــــــــونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان بزيارات ميدانية لمناطق عديدة وعاين عن كثب توسّع أزمة العطش في الولاية علما وأننا نتحدث عن ولاية تتميز بمائدة مائية جيدة تزوّد ولايات أخرى إلا أن اغلب المناطق خاصة الريفيّة منها هي مناطق معطشة تفتقر للماء الصالح للشراب.

ولعلّ أهم ما لفت انتباهنا وما ألمنا حقا خلال زياراتنا لهذه المناطق هو ما تتكبده النساء من معاناة يوميّة في جلب الماء، هن أول ضحايا العطش وهن من يتحملن مسؤولية توفير المياه وجلبها للمنزل بشتى الطرق رغم انعكاساته السلبيّة على أجسادهنّ وعلى صحتهن.

و عليه فقد ارتئينا لتصوير فيلم وثائقي قصير يسلط الضوء على أزمة نقص مياه الشرب في المناطق الريفية الداخلية وعلى معاناة المرأة كأول متضرر مباشر من هذه الأزمة رغم ما جاء به الدستور التونسي الذي يكفل الحق في الماء في فصله 44 والذي بقي مجرد نص لا يمت للواقع الراهن بصلة.

الفيلم تم تصوير في كل من منطقة الذهيبات من معتمدية العلاومنطقة مقّرة من معتمدية عين جلولة اعتمدنا 3 شهادات حيّة لنساء اللاتي رغم اختلاف أماكنهن واختلاف طريقة جلبهن للمياه، فمنهن من تجلب الماء على ظهرها، ومنهنّ من تستعمل الدابة أما المحظوظة منهن فهي التي تستنجد بجارها صاحب النقل الريفي، هن نساء التقين في معاناة واحدة يومية هي الرحلة المرهقة لجلب الماء لتغطية حاجيات العائلة من شرب وأكل واستحمام، لمن استطاع إليه سبيلا، محاولة منهن لمجابهة كثرة الأوساخ في المنزل ولتجنب الأمراض المهدّدة للعائلة والأطفال مقابل ما تقدمه هؤلاء النساء من تضحيات ألحقت اغلبهن أضرار صحية ونفسيّة و قد طالبنا جميعهن بتطبيق العدالة الاجتماعية والبيئية وحقهن في الماء وتطبيق ما جاء به الدستور فهنّ تونسيات و من حقهن الحياة.وهذاكاعلاش الحكاية موش بيدونة.

ملخص أعمال المنتدى الجهويللعدالة البيئية بالساحل

شكل «المنتدى الجهوي للعدالة البيئية بالساحل» الذي انعقد بنزل الحبيب بالمنستير في 19 و20 أكتوبر 2018 من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير تحت شعار «معاً من أجل الانتقال البيئي» ،وبمشاركة خبراء وفاعلين بالمجتمع المدني وممثلي الحركات الاجتماعية وممثلي البلديات و المؤسسات الوطنية المتداخلة في المجال البيئي، شكل هذا المنتدى فرص جديدة للتبادل التجارب بين جميع الأطراف المتداخلة في البيئة في جهة الساحل والنقاش بين جميع المشاركين لمزيد العمل على مقاومة التلوث و التصدي لكل الانتهاكات في حق البيئة .كما مثل هذا المنتدى فضاء للتعاون من أجل صياغة مقترحات وبدائل كفيلة لتحقيق الانتقال البيئي في الجهة وفق

مفاهيم العدالة البيئية والتنمية المستدامة. وقد تم بمناسبة هذا المنتدى إمضاء مذكرة تفاهم بين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لتحسين الوضع البيئي ومقاومة التلوث الناجم عن النفايات الصلبة وتغيير وتجويد الخيارات والسياسات المتعلقة بهذا المجال، وقد تخلل هذا المنتدى مداخل حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في علاقة بالبيئة والتي تعد من أهم القضايا المطروحة في الجهة نظراً لم يخلفه نشاط المؤسسات على البيئة و على حق العديد من الشرائح الاجتماعية في بيئةٍ سليمة. وكان هناك مداخلات وشهادات الحركات الاجتماعية البيئية وأيضا شهادات ضحايا التلوث لكل من مشكلة معمل «الفيتورة» الإيطالي والذي تسبب في مشاكل عديدة خاصة التلوث الهوائي والتلوث المائي لتأثيرها على الطبقة المائية الجوفية و تأثيرها الكبير على صحة المواطنين وعلى حقهم في العيش في بيئة سليمة، وأيضا تدخل حول مشكلة مصب النفايات ومركز التحويل بـ»عين الرحمة» من مدينة بوفيشة والذي يعتبر كارثة بيئية بالجهة وأيضا حول مشكلة التلوث بخليج المنستير تدخل ناشط بالمجتمع المدني لإبراز دور التحركات الاجتماعية للدفاع عن الحق في بيئة سليمة وتدخل بحار متضرر من تلوث خليج المنستير ومدى تأثيره الاقتصادي على البحارة.

وتواصلت الأشغال في اليوم الثاني بإلقاء مداخلة حول المشاكل البيئية بولايات الساحل وتأثير منوال التنمية على العدالة البيئية حيث نجد في ولايات الساحل تقريبا جميع أنواع التلوث المائي والهوائي والبري من جراء المصانع ومحطات التطهير والنفايات الصلبة والمصبات العشوائية والتي لها العديد من التداعيات الخطرة بيئية وصحية واقتصادية خطيرة خاصة على قطاعات الصيد البحري والفلاحة والسياحة وقد تم التأكيد على أن أسباب المشاكل التي تعاني منها المنطقة تعود لطبيعة المنوال التنموي القائم على مبدأ الربح خاصة أن اقتصاد الجهة قائم على صناعة النسيج وتعتبر شركات الغسل والدباغة جزءا هاما من هذه الصناعة وتؤثر هذه الشركات بشكل كبير على الموارد

الطبيعية خاصة إذ اعتبرنا أن شركات غسل الدجين تستهلك حوالي 55 لتر من الماء للسروال الواحد وهي مياه غير مثمنة يقع سكبها في الطبيعة إما في خليج المنستير أو سبخة المكنين أو وادي حمدون.

وبعد ذلك كان هنالك مداخلة حول الإطار القانوني لمقاومة التلوث قدمتها محامية مختصة في المجال البيئي حول الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة وقد تم تقديم التعريف القانوني لحماية البيئة وأهم الفصول الموجودة في الدستور كالفصل 44 و42 و129 والقوانين خاصة الجديدة كالقانون عدد 30 لسنة 2016.

و بعد أن استمعنا لجميع المداخلات والشهادات بدأنا في أشغال الورشة الأولى «الحق في الماء والهواء النقي « لإظهار دور المصانع في التلوث والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية سواء بالنسبة لمصانع غسل الدجين عن طريق الاستغلال المفرط للموارد المائية وإلقاء المياه ملوثة في الأحواض الطبيعية المتلقية (بحر، سبخة ، وادي) وأيضاً مصانع الأجر في زرمدين والقلعة الصغيرة والتي تستغل مادة «الطفل « بشكل خطير وتقوم بتلويث الهواء عن طريق الغازات السامة.

وتوصلت الأشغال في الورشة الثانية «الحق في بيئة سليمة « التلوث بالنفايات الصلبة وكانت هذه الورشة مجال لإبراز الوضعية الكارثية في منطقة الساحل لكثرة المصبات العشوائية وتردي الحالة البيئية في معظم البلديات في مقابل عجز السلط المحلية والجهوية للتصدي لمشكلة النفايات و كانت هذه الورشة مجالاً لوضع بدائل حقيقية للتصدي لهذا المشكل مع جميع الأطراف من خبراء ومجتمع مدني وبلديات وممثلي الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

التوصيات

- مراجعة المنوال التنموي وأنماطه الإنتاجية والاستهلاكية
- القطع مع السياسات والخيارات البيئية الفاشلة

- صياغة منوال بديل يحافظ على الموارد الطبيعية والتوازنات البيئية و الاجتماعية

- تبني سياسات بديلة بالتشاور مع المجتمع المدني والخبراء

- ضرورة أن يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته البيئية

- الدعوة لتبني ميثاق بيئي ملزم يحترم الحق في البيئة ويوازن بين البحث عن الربح واحترام البيئة.

- مراجعة كل التشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة.

- تبني استراتيجيات شفافة و متوازنة وعادلة تضمن نمط تنموي مستدام.

- تكريس الوعي البيئي انطلاقا من المؤسسة التربوية

- العمل على بناء تحالفات مدنية للضغط على الأطراف الملوثة.

- تبني معايير عالية وصارمة وملزمة للحد من التلوث والعمل على تكريس العدالة البيئية والمناخية في إطار التنمية المستدامة.

-التفكير في بدائل للبرباشة في فضاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (خلق تعاضديات للفرز الأولي) و العمل على خلق آليات للتنسيق بينهم (برباشةالانهجوبرباشة المصبات) وتدعيم الحملات التحسيسية الموجهة إليهم سيما و أن هذا العمل فيه من المخاطر ما يجعلهم عرضة للأمراض والحوادث (الاستئناس بتجربة بلدية المرسى كتجربة نموذجية) والمطالبة بالضغط على وزارة الصحة لتوفير التلاقيح الخاصة بهم

- العمل على التنسيق بين الجمعيات و مختلف المجالس البلدية

- اقتراح أن تكون أساس العملية التحسيسية داخل المدارس و المعاهد الثانوية

المنتدى الجهوي للعدالة البيئية بالقيروان: من أجل تطبيق العدالة البيئيّة

القيروان، وكسائر الولايات التونسيّة، شهدت في الأشهر الاخيرة عديد التحركات الاحتجاجيّة البيئيّة الناجمة عن تزايد الانتهاكات والمظالم في حق البيئة والمحيط والتيساهمت في خلق أرضية خصبة وملائمة لتفشي الأوبئة والإمراض مقابل غياب أبسط الحقوق الأساسية.

ومع تراكم هذه الإشكاليات أصبح من الضروري والعاجل تضافر الجهود والالتفاف حول الملفات البيئيّة بالجهة والتعاطي الجدي مع مطالب الأهالي لتفادي انتشار الأمراض والأوبئة والحفاظ على سلامة المحيط، من هنا تأتي أهمية المنتدى الجهوي للعدالة للبيئيّة في نسخته الأولى الذي انتظم يوم السبت 27 أكتوبر 2018 بنزل الكونتيننتال- القيروان والذي تواصلت أشغاله على مداد يوم كامل.

تميّز هذا المنتدى في نسخته الأولى بتنوّع الحضور وثراء المداخلات فالي جانب الإدارات والأطراف الفاعلة في المجال البيئي حضرت عديد الجمعيات الناشطة خاصة منها الجمعيات البيئيّة والتنمويّة وشباب ناشط ومتطوّع ومهتم بمشاكل جهته إلى جانب نشطاء الحركات الاجتماعية البيئيّة الذين توفرت لهم الفرصة لطرح مشاكلهم وإيصال صوتهم وتقديم اقتراحاتهم وأفكارهم أمام الهياكل المعنيّة فكان فضاءً حواريّا جمع كل الأطراف للمشاركة الفاعلة وتقديم البدائل من خلال عمليّة النقاش والتشاور وتحديد خطة عمل مشتركة على مستوى جهوي من أجل تحقيق عدالة بيئيّة واجتماعيّة وإرساء منوال تنموي صديق للبيئة.

احتوى المنتدى على جزئين:

□**الجزء الأول** تمثّل في معرض للصور الذي أبر ز الانتهاكات البيئية بولاية القيروان ومعتمدياتها مع كلمة الافتتاح إلي كل من السيد مسعود الرمضاني الرمضاني رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسيّد عبد الجليل العفليالمندوب الجهوي الجهوي للتنمية الفلاحية إلى جانب مداخلات حول الوضع البيئي بالجهة قدمها السيد يوسف منصور ممثل عن الادارة الجهوية للبيئة بالقيروان ومداخلة حول مشاكل التزوّد بالماء الصالح للشراب في المناطق الريفيّة وأهم التحديّات التي تواجهها الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني لضمان حق المواطن في الماء ، أمّن هذه المداخلةوالخبير السيد حسين الرحيليوشهادات حيّة لنشطاء حركات اجتماعية وبيئيّة من مختلف المعتمديات كما قدمت منسقة مشروع العدالة البيئيّة منيارةالمجبري عرض لأهم الإشكاليات التي تابعها الفرع ورصدها خلال السداسيّة الأخيرة وأهم الإحصائيات المتعلقة بالوضع البيئي بالجهة والحركات الاحتجاجيّة التي سجلت 77 حركة إجتماعية خلال ستة أشهر منها 52 حركة اجتماعية بحصوص المطالبة بالماء الصالح للشراب كما عرجت على أهمية المعلومة ونشرها من قبل الادارات .

□ **أما الجزء الثاني:** انتقل الحضور إلى أشغال الورشات فكانت ورشة الحق في الماء التي تعرضنا خلالها إلى مشاكل المجامع المائيّة ونقص التزوّد بالماء الصالح للشراب في أرياف القيروان وكذلك مداخلة من قبل المندوبية الجهوية للفلاحة وورشة الحق في بيئة سليمة والتي تم التطرّق فيها إلى مشكل المرجين تزامنا مع موسم جني الزيتون والتي شارك فيها لجنة الجهوية مركبة من المندوبية الجهوية للفلاحة، وكالة الوطنية لحماية المحيط والتي قدمت مداخلة والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و الادارة الجهوية للبيئة كذلك حضور نقابة الجهوية لغرفة المعاصر ونشطاء حركات اجتماعية و جمعيات .

ومن أهم مخرجات الورشات:

ورشة الحق في الماء:

- المطلوب من إدارة الصوناد أن تنفتح أكثر على الفلاحين وأن تعمل على نشر المعطيات أولا بأول.

- إعادة تهيئة الأرياف بتجميع السكان.

- اقتراح تكثيف مراقبة استهلاك الماء من طرف الصوناد لبعض المنشات المنتصبة بالجهة مثل معمل الكردونة ومعمل جودة والقطاع السياحي.

- تكثيف الحملات التوعوية صلب المنظومة التربوية.

- تشريك العنصر الشبابي.

- دعم إمكانيات المراقبة الصحية بالنسبة للمجامع المائية.

- دعوة الدولة إلى تحمل مسؤولياتها في إيصال الماء للأرياف.

- تحديد معايير مثل عدد السكان للتفكير في إحداث ما يسمى بالصونادالريفي على غرار التجارب الاوروبية.

- دراسة خيارات أخرى مثل خيار احداث شركات مختصة للصيانة .

- تكليف قابض مختص لمراقبة المجامع.

ورشة الحق في بيئة سليمة:

- مزيد من التحسيس والتوعية في التصرف في مادة المرجين.

- إيجاد موارد الدعم المالي لخلق فرص شغل.

- دعم البحوث العلمية.

- النظر في إمكانية التثمين.

- إتباع تقنيات تقلص من إنتاج مادة المرجين.

- دور البلدية لإيجاد حلول للتخلص من هذه الظاهرة.

- صعوبات الإجراءات خاصةً للرش وفتح مصبات مراقبة.

- القيام بدراسة للواقع الموجود لإمكانية توفير حلول وبدائل.

- توفير اليات للحد من تأثيرها على البيئة.

- تشريك البلديات عن طريق القيام بمشاريع بين الخواص والبلديات.

- توفير شركة متعددة الخدمات خاصة في النقل الفلاحي (الفلاحين، المرجين، المعدات الفلاحية .....).

- الانطلاق في التحضير لموسم 2020 ووجود نظرة استشرافية.

- القيام بغلق المعاصر التي تتأكد فيها عدم إلتزام بالقوانين.

- تحمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط دورها الردعي للمخالفين

إحصائيات حول الحركات الاجتماعية - البيئية

خلال الفترة المتراوحة بين شهري أفريل- سبتمبر 2018

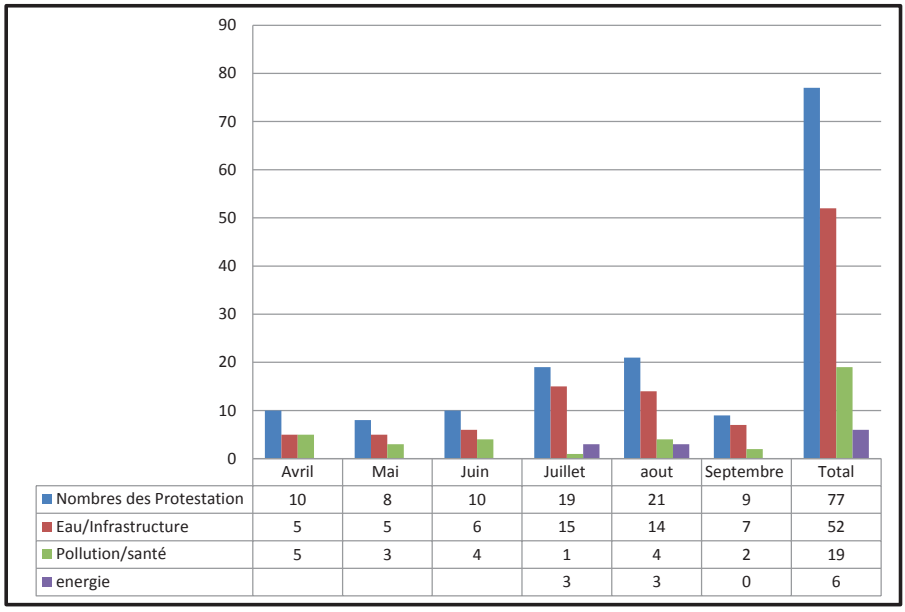

	Avril	Mai	Juin	Juillet	aout	Septembre	Total
Nombres des Protestation	10	8	10	19	21	9	77
Eau/Infrastructure	5	5	6	15	14	7	52
Pollution/santé	5	3	4	1	4	2	19
energie				3	3	0	6

توزيع الحركات الاج-البيئية حسب المعتمديات:

المعتمدية	القيروان الشمالية	القيروان الجنوبية	السبيخة	حاجب العيون	الوسلاتية	العلا	حفوز	الشبيكة	بوحجلة	الشراردة	نصرالله	العددالجملي
عدد	8	13	6	4	9	3	7	17	5	3	2	77

المنتدى الأول للعدالة البيئية فرصة للتشبيك وفضاء للدفاع عن حقوق الجهة

تعتبر جهة قفصة من بين أكثر مناطق البلاد معاناة بسبب آفة التلوث التي باتت هاجسا يقض مضاجع سكان هذه الربوع و خاصة في منطقة الحوض المنجمي أين تتركز شركة فسفاط قفصة و المجمع الكيميائي التونسي و الذان يعتبران المتسبب الرئيسي في تردي الوضع البيئي الذي باتت أثاره جلية للعيان سواء فيما يتعلق الأمر بانتشار الأمراض الخبيثة جراء الغازات السامة التي تنتشر في كل مكان خاصة بمدينة المظيلة أو فيما يتعلق باستنزاف الثروة المائية و القضاء على مناطق فلاحية كانت تعتبر في الأمس القريب المزود الرئيسي للجهة (واحة القطار و تبديت و السقدود).

و لا تقتصر أثار التلوث في قفصة على الحوض المنجمي فقط بل شمل كذلك منطقة قفصة الشمالية ذات النشاط الفلاحي جراء استنزاف الثروة المائية من طرف بعض المستثمرين الذين يقومون باستهلاك كميات مهولة من المياه مما اثر سلبا على صغار الفلاحين و بات مصدر تهديد لمصدر رزقهم الوحيد.

و انطلاقا من هذا التشخيص للواقع البيئي و الذي يتفق عليه الجميع باعتبار الجهة منطقة منكوبة بيئيا و هي في امش الحاجة إلى مبادرات و خطوات عملية للدفاع عن حقها و حق أبنائها في العيش في بيئة سليمة.

و من هذا المنطلق يأتي تنظيم المنتدى الأول للعدالة البيئية بقفصة كفرصة لتجميع جل الفاعلين في الشأن البيئي من اجل التفكير في بعث فضاء جامع توكل إليه مهمة التنسيق و ووضع البرامج الكفيلة بإيقاف هذه الانتهاكات البيئية .و على امتداد يومين حاولنا من خلال الورشات المقترحة و هما ورشة الحق في الماء وورشة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات و الشفافية أن نقدم تشخيصا لواقع الجهة انطلاقا من تجارب معاشة و خصص اليوم الثاني لتكوين هيكل يتولى فيما بعد التنسيق و التنظيم و اقتراح البرامج.

و قد افتتح المنتدى بكلمة للمنسق الجهوي لمشروع العدالة البيئية و الذي أكد في مداخلته على أهمية هذا اللقاء الذي أراد من خلاله المنتدى أن يبعث برسالة مفادها أن الشأن البيئي هو قضية مشتركة تتطلب تضافر كل الجهود و كل الطاقات دفاعا عن حق الجهة و حفاظا على مستقبل الأجيال القادمة و التي بات مصيرها مرتبطا بمدى قدرتنا نحن اليوم على الذود على هذه الحقوق المنتهكة يوميا.

كما فسح المجال لممثلي المنظمات الوطنية للإدلاء بدلوها في هذا الشأن حيث تطرقت ممثلة الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة إلى أهمية هذا الملتقى باعتباره يرفع شعار الدفاع عن الحقوق البيئية مؤكدة على أن ما تتعرض له الجهة اليوم هو جريمة في حق متساكنيها و هو ما حدا بالاتحاد بالاهتمام أكثر بهذه القضية و ايلائها المكانة التي تستحق كما أكدت على استعداد المنظمة الشغيلة للانخراط في أي عمل قد يساهم في إيقاف هذا النزيف.

و في كلمة ثانية أكد ممثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان على أن الحقوق البيئية هي حقوق كغيرها من منظومة الحقوق الكونية يجب أن تراعى و يجب على الدولة أن تعمل على الحفاظ عليها و هو ما لا يقع حاليا في تونس حيث تعتبر الدولة الملوث الرئيسي و المتسبب الأساسي في هذه الكوارث البيئية و ذلك من خلال الإمعان في تجاوز المقاييس المعمول بها وطنيا و دوليا.

و خصص الجزء الثاني لعرض شهادات من مدينة الرديف و من مدينة القطار حيث أكد المتدخل من مدينة الرديف على المعاناة التي يعانيها متساكنو «حي العمايدة « بسبب الطريق الحزامية التي انشاتها شركة فسفاط قفصة في موفى 2003 من اجل نقل الفسفاط الخام إلى المغاسل و تتمثل المعاناة أساسا في الغبار الذي تنثره الشاحنات ليجتاح المنازل المجاورة و يتسبب في اختناقات و أمراض تنفسية تطال الصغار في السن كذلك عدم الالتزام برش الطريق و الإفراط في السرعة من طرف سائقي هذه الشاحنات و غياب الصيانة الدورية لها مما يتسبب في ضجيج لا يطاق

و رغم المراسلات المتعددة لشركة فسفاط قفصة و معتمد الرديف و رئيس البلدية إلا أن الوضع ظل على حاله.

و في مداخلة ممثل مدينة القطار تم استعراض الآثار السلبية للمعمل الكيميائي بالمظيلة على هذه المدينة سيما بعد الحادثة التي وقعت في افريل 2018 و التي تسببت في اختناق أكثر من 50 شخصا و قد جاءت هذه الحادثة لتؤكد مرة أخرى على حجم المعاناة التي يعانيها المتساكنون . كذلك تم استعراض اثأر المعمل الكيميائي على الواحة التي كانت تعتبر قديما الممول الرئيسي لمدينة قفصة بكل أنواع الخضر و الغلال و تمثلت أهم الآثار في الموت التدريجي للأشجار و قلة الإنتاج و عدم قدرة الأشجار على المحافظة عل ثمارها.

و رغم هول ما يقع فان الموقف الرسمي كان ضعيفا و غير مبال و هو ما حدا بمكونات المجتمع المدني المحلي بإعداد ملف متكامل سيقع رفعه إلى محكمة لاهاي بهولندا من اجل إنصاف أهالي القطار و إيقاف هذه الانتهاكات.

أما بالنسبة للورشات فقد شهد اليوم الأول ورشتين في نفس الوقت خصصت الأولى لموضوع الحق في الماء و آليات الدفاع عن هذا الحق و عموما يمكن أن نلخص أهم التوصيات في ما يلي

*** توصيات ورشة الماء**

- التسريع بإحداث محطات لتحلية المياه باستغلال الموارد المتاحة بالجهة
- تدعيم الإمكانيات البشرية و المادية لشركة استغلال و توزيع المياه
- فتح حوار جدي بين كل المتداخلين في مجال المياه
- حث الصوناد على النشر الدوري لكل المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بالمياه
- التأكيد على المقاربة التشاركية خاصة في المشاريع المتعلقة بالماء
- العمل أكثر على الجانب التوعوي و التحسيسي
- تجديد الشبكة
- أهمية الجانب باعتباره وسيلة من وسائل الضغط على شركة الصوناد

و في ورشة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات و مسالة الشفافية و التي أردنا من خلالها أن نستغل فرصة صدور هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالدعم الذي يقدمه المجمع الكيميائي التونسي و شركة فسفاط قفصة في هذا الإطار و ماهي المعايير التي يقع اعتمادها لتحديد حجم الأموال المرصودة كذلك أردنا أن نبرز مزايا انخراط تونس في المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية و انعكاسها على واقع المؤسسات التونسية.

و يمكن أن نلخص أهم توصيات هذه الورشة في ما يلي.

*** توصيات ورشة المسؤولية المجتمعية و الشفافية**

- تفعيل دور المجلس الجهوي بقفصة خاصة فيما يتعلق بالمسالة البيئية

- الضغط عل المجلس الجهوي من اجل تفعيل لجنة البيئة و التنمية المستديمة من اجل إيقاف التجاوزات البيئية خاصة بالنسبة للمجمع الكيميائي بالمظيلة و شركة فسفاط قفصة

- القيام بحملات مناصرة من اجل تحديد المعايير و الضوابط التي تضمن الشفافية في الأموال المرصودة في إطار المسؤولية المجتمعية

- تدعيم حضور منظمات المجتمع المدني في المجالس المحلية و الجهوية

و قد خصص اليوم الثاني للجلسة العامة و التي سيتم فيها استئناف النقاشات من اجل بعث هيكل يتولى الإعداد لبرنامج عمل يدافع من خلاله عن حق الجهة في بيئة سليمة.

الجلسة العامة و بعث اللجنة الجهوية للدفاع عن حق جهة قفصة في بيئة سليمة

تعتبر هذه الجلسة الجلسة الثالثة في مسار كامل خاضه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع الحوض المنجمي من اجل بعث تنسيقية بيئية وقد كان تحديا مهما نظرا للتجارب السابقة التي كان مالها الفشل و عموما يمكن القول أن المهمة قد كللت بالنجاح بفضل إيمان الجميع بان الأساس الذي يمكن من خلاله أن ندافع عن حق الجهة هو وحدة الصف و هو في الوقت نفسه ضرورة تمليه علينا واقعنا المعاش و حقوق الأجيال القادمة.

وبعد النقاشات تم بعث هيكل سمي ب» اللجنة الجهوية للدفاع عن حق قفصة في بيئة سليمة « تحت إشراف المنتدى و قد تم انتخاب منسق جهوي سيتولى مهمة التنسيق و الإعداد لاجتماع أول يقع خلاله ضبط برنامج عمل للأيام القادمة.

قفصة في 4 نوفمبر 2018

محضر جلسة تأسيسة اللجنة الجهوية للدفاع عن حق قفصة في بيئة سليمة

بمناسبة انعقاد المنتدى الأول للعدالة البيئية بقفصة يومي 3 و 4 نوفمبر و الذي اشرف على تنظيمه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع الحوض المنجمي من اجل الدفاع عن حق الجهة في بيئة سليمة و ذلك من خلال التقاء الفاعلين في الشأن البيئي من جمعيات و من منظمات وطنية و من كفاءات من الجهة.

و على اثر النقاشات التي دارت يوم الأحد 4 نوفمبر حول تصور الإطار الذي سيتم من خلاله العمل و التنسيق بين كل هذه المكونات اتفقت الأطراف المذكورة أسفله على إحداث لجنة تحت إشراف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع الحوض المنجمي ممثلا في شخص السيد رابح بنعثمان تحت مسمى» اللجنة الجهوية للدفاع عن حق قفصة في بيئة سليمة» ستوكل إليها مهمة التنسيق و قد تم انتخاب منسق جهوي لها في شخص السيد محمد نجيب كحيلة.

الأطراف المكونة للجنة

- الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة
- علي كريمي (ناشط مدني)
- علي قراقبة (جمعية البيئة بالقطار)
- الهام بوحوش (ناشطة في الشأن البيئي)
- صابر علي (جمعية اثر للبحوث و التنمية)
- ريم حناشي (جمعية أمل للبيئة)
- توفيق عين (جمعية الاستثمار و التنمية بالحوض المنجمي)

- وسيم العبيدي (ناشط مدني)

- خيرة ذويبي (إعلامية)

- زهير بنعبدالله (جمعية نوماد 08)

- سمير مصباح (جمعية العدالة البيئية و الصحية)

- التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية

على أن يبقى الباب مفتوحا لكل من يرغب في الانضمام إلى هذه اللجنة

التقرير السداسي

يشمل هذا التقرير السداسي الفترة الممتدة بين شهري أفريل ونوفمبر 2018 وقد تم تحريره على مدى فترات زمنية مختلفة كما تم تبويبه حسب محاور عديدة: الحق في الماء، مقاومة التلوث، والمطالبة بالتنمية المستدامة. طرحت هذه المحاور الثلاث في جميع الجهات ولعله من الضروري فهمها كي نتمكن فعليا من فهم المظالم البيئية في تونس.

نقدم بعد ذلك مختلف التحركات والأنشطة التي نظمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمرافقة الحركات الاجتماعية البيئية واسنادها. وتختلف التحركات والأنشطة المبرمجة حسب حاجيات وخصوصيات الحركات وأهدافها.

تمكن المنتدى من تقديم المساعدة المباشرة لمختلف الحركات في التعبير عن مطالبها من خلال حملات التعبئة والدورات التكوينية في التحصل على المعلومة، التنسيق بين مختلف الحركات، الدورات التكوينية والحملات التوعوية، أدوات ضرورية لمساعدة الحركات الاجتماعية بشكل دائم ومستمر.

صورة الغلاف: منيارة المجبري

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
العنوان: 47، شارع فرحات حشاد 1001، الطابق الثاني، تونس
الهاتف: 664 71257 - البريد الالكتروني: contact@ftdes.net